وثيقة رقم ٨٩:

بيان حقائق صادر عن الخارجية الأميركية حول اتفاق المعابر(٨٩)

٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

نص بيان وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠٠٥

يسعدني أن أتمكن من الإعلان اليوم عن أن إسرائيل والسلطة الفلسطينية قد توصلتا إلى اتفاق حول التنقل ودخول غزة والخروج منها.

ما تزال الولايات المتحدة ملتزمة بثبات بتحقيق تقدم ملموس نحو إنجاز رؤيا الرئيس بوش الخاصة بدولتين هما: إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن. ويشكل الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي بفتح معبر حدود دولية في غزة خطوة مهمة ستمنح الشعب الفلسطيني مزيداً من الحرية والكرامة، بالإضافة إلى فرص اقتصادية وتجارية موسعة، وتعالج في نفس الوقت احتياجات إسرائيل الأمنية المشروعة.

وسيحصل الفلسطينيون على السيطرة على الدخول والخروج من غزة لأول مرة منذ عام ١٩٦٧ لدى فتح معبر رفح الدولي، على الحدود بين غزة ومصر، في التاريخ المحدد لذلك في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر.

- البناء على الانسحاب من غزة:

يحافظ الاتفاق على الزخم الإيجابي في أعقاب قرار إسرائيل الشجاع بالانسحاب من غزة، ويعزز الثقة بين الطرفين، ويخلق مناخاً أكثر مواتاة لتحقيق تقدم منسجم مع خريطة الطريق.

- المساعدة في التفاوض:

تمّ التفاوض بشأن الاتفاقية بمساعدة أساسية من وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، وهي تجسد التزام الولايات المتحدة القوي بالعمل مع الطرفين للمحافظة على زخم فكّ الارتباط في غزة. كما أنها تمثل أيضاً العمل الشاقّ الذي قام به جيمس وولفنسون، مبعوث الرباعية (روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي) الخاص، والحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، والاتحاد الأوروبي الذي سيلعب دوراً أساسياً في تطبيق الاتفاق. كما قدمت الحكومة المصرية دعماً حاسماً للمساعدة في تحريك الاتفاق قدماً.

ويعالج الاتفاق عدداً من المجالات:

بالإضافة إلى فتح معبر رفح، سيحسن الفلسطينيون والإسرائيليون معابر أخرى ويوسعونها لعبور المواطنين والسلع والبضائع بين إسرائيل وغزة والضفة الغربية. وهذا مهم بشكل خاص لتيسير تصدير محصول هذا الموسم الزراعي من غزة.

سيكون بمقدور الفلسطينيين التنقل بين غزة والضفة الغربية– وبالتحديد، ستبدأ قوافل الأوتوبيسات والشاحنات خلال شهرين.

بحلول نهاية هذا العام، ستستكمل الولايات المتحدة وإسرائيل العمل على تحديد العقبات التي تقف أمام التنقل داخل الضفة الغربية وتضعان خطة لتقليصها.

يمكن البدء بتشييد ميناء فلسطيني. كما اتفق الطرفان على أهمية المطار، وسلمت إسرائيل بأن السلطة الفلسطينية ستريد استئناف عملية تشييد مطار غزة.

– المساعدات المالية الأميركية إلى الفلسطينيين:

تقدم الولايات المتحدة مساعدات مالية كبيرة لدعم هذه الجهود.

أنفقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أكثر من ١,٧ بليون دولار في الضفة الغربية وغزة منذ عام ١٩٩٣ لمكافحة الفقر، وخلق فرص العمل، وتحسين التعليم، وتشييد الطرق وأنظمة المياه، وبناء العيادات الطبية وتجهيزها، وتشجيع الحكم الرشيد.

منذ عام ١٩٩٣، تبرعت وزارة الخارجية الأميركية بحوالى بليون دولار إلى وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا)، للمساعدة في تمويل برامج التعليم والصحة والتوظيف التي تخدم ٤,٢ مليون لاجئ فلسطيني.

منذ انتخاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بلغ مجمل مساعدات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وما طلبته من تمويل لمساندة الفلسطينيين أكثر من ٤٤٠ مليون دولار.

– الأمن:

يجب أن يبقى التركيز منصباً أيضاً على قضية مكافحة الإرهاب حاسمة الأهمية أثناء عمل الولايات المتحدة على خلق الظروف التي ستتيح للاقتصاد الفلسطيني النمو. وسوف تواصل الولايات المتحدة العمل مع الطرفين لضمان الحيلولة دون عبور أي شخص ضالع في نشاطات إجرامية، أو في العنف، معبر رفح أو أي معبر آخر.

وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس

وزارة الخارجية الأميركية، مكتب الشؤون العامة.

وثيقة رقم ٩٠:

كلمة محمود عباس أمام قمة برشلونة الأورومتوسطية[٩٠]

برشلونة، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

السيد الرئيس ثباتيرو، السيد الرئيس بلير

اسمحوا لي سيادة الرئيس أن أعبر لكم عن بالغ شكرنا وتقديرنا لحسن الاستقبال وكرم الضيافة الذي قوبلنا به، منذ أن وطأت أقدامنا أرض برشلونة الجميلة، تلك المدينة التي شهدت أول قمة للشراكة الأوروبية المتوسطية، والتي كانت ثمرة عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل.

لا شكّ أن عملية برشلونة قد أحدثت بعض المتغيرات الهامة على المسرح الدولي، وفي الجانبين العربي والأوروبي، الأمر الذي يستدعي مواصلة العمل المشترك، ورفد تلك الشراكة بكل الإمكانات المتاحة، كي تظلّ مواكبة لتطورات العصر ومتطلباته، وتتمكن من مواجهة كل أنواع التحديات والمخاطر في المنطقة.

إنها، لمناسبة هامة، أن يتمّ إحياء الذكرى العاشرة هذه وعلى مستوى الرؤساء، برئاسة كل من المملكة المتحدة وإسبانيا. وفي هذا السياق نثمن الدور الهام الذي لعبته أسبانيا في إرساء أسس صرح العلاقات المتوسطية.

ولعل أهمية هذه القمة تكمن في كونها تأتي بعد سنوات من العمل الدؤوب والمتواصل، لترسيخ المبادئ والمفاهيم التي تمّ الاتفاق عليها في قمة برشلونة الأولى، حيث تمّ ترجمة هذه الاتفاقات والتفاهمات على أرض الواقع، من خلال برامج عمل واضحة على جميع الأصعدة.

إن مشاركة السلطة الوطنية الفلسطينية الفعالة، منذ بداية عملية برشلونة تنبع من إيماننا العميق والصادق بأهمية المسار الذي يصبّ في خدمة مصالح الأطراف المعنية، وخلق واقع حقيقي إيجابي وفعال من الشراكة، يساهم إلى حدٍّ بعيدٍ في تعزيز التقارب بين شعوب وحكومات الدول الأوروبية والمتوسطية، وكذلك المساهمة في إرساء أسس السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

السلام القائم على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بما فيها حقّ الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧. وهو ما يعزز ثقة الشعب الفلسطيني بإرادة المجتمع الدولي الداعم لنضاله وسعيه للحصول على حريته واستقلاله.

السيد الرئيس،

إن الوضع الذي يرزح تحت وطأته الشعب الفلسطيني، يستدعي التأكيد على أهمية وضرورة أن يستمر الجانب الأوروبي بالقيام بدور رئيسي في تطبيق خارطة الطريق، وتحقيق رؤية الرئيس بوش، والعودة إلى المسار السياسي التفاوضي من أجل إيجاد حلٍّ عادلٍ وشاملٍ لجميع قضايا

الوضع النهائي، وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس،

لقد شكل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية خطوة مهمة نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لتلك الأراضي. غير أن نجاح هذه الخطوة مرتبط بحلٍّ سريعٍ وجدي لكافة القضايا العالقة ما بعد الانسحاب، وفي هذا الإطار فإن الاتفاقية حول الحركة والعبورً تشكل خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، وإن الدور الأوروبي بالمشاركة كطرف ثالث مراقب في معبر رفح له أثر كبير في إنجاح هذا الاتفاق. وقد افتتحنا هذا المعبر للجمهور اعتباراً من يوم ٢٥- ١١- ٢٠٠٥.

إننا في السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمون بالحفاظ على التهدئة، وضبط الأمن، وبإجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد، من أجل تجديد الحياة السياسية، وبناء مؤسسات ديمقراطية وتعزيز سيادة القانون. ونحن نتطلع إلى مساعدة الجانب الأوروبي في هذه المهمة الصعبة، خصوصاً لجهة العملية الانتخابية، والتدخل لدى إسرائيل لتسهيل إجراء هذه الانتخابات في كافة المناطق الفلسطينية بما فيها القدس الشريف.

السيد الرئيس،

إن القضية الفلسطينية تشكل لبّ الصراع في المنطقة، وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية كبرى من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية، التي تضمن لشعبنا الفلسطيني حقوقه المشروعة، وإننا على يقين أن المبادرة العربية للسلام تشكل إطاراً يساهم إيجاباً في حلّ الصراع العربي الإسرائيلي والتوصل إلى السلام الشامل.

إن الهجمات الإرهابية التي تعرض لها الأردن الشقيق مؤخراً وراح ضحيتها أناس أبرياء كانت نتيجة لإرهاب أعمى ندينه بكل قوة، وهو يستوجب منا جميعاً التعاون والعمل المشترك لوضع حدٍّ لهذه الظاهرة، بما في ذلك معالجة الأسباب الكامنة التي تغذي هذه الأعمال الإرهابية.

وفي الختام، نتوجه بالشكر الجزيل للاتحاد الأوروبي على دعمه المستمر للشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية، ونأمل في استمرار هذا الدعم لما له من أثر إيجابي في تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة الديمقراطية.

إننا نتطلع إلى جارتنا أوروبا أن تساهم بدور فاعل وكبير في دعم السلام والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، على أساس احترام القانون الدولي في كافة المجالات، وإعلاء شأن الحوار وتعزيز التعاون وتفاعل الثقافات واحترام الآخر حتى نتمكن من البناء على ما تّم إنجازه في السنوات العشر الماضية نحو غدٍ أكثر إشراقاً.

وثيقة رقم ٩١:

مقابلة محمد دحلان مع فضائية العربية حول اتفاقية المعابر والانتخابات الفلسطينية(٩١)
[مقتطفات]

٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

هديل وهدان: (....) سيد محمد، افتتحتم بالأمس معبر رفح وظهر المشهد وكأنه إنجاز عظيم حققتموه على الرغم من أنه استحقاق طبيعي للخطوة الأحادية، التي قامت بها إسرائيل بالانسحاب من غزة، أين الإنجاز؟

محمد دحلان: هو استحقاق طبيعي في نظر الذين لا يعلمون ولا يعرفون تفاصيل ظلم الاحتلال على مدى السنوات الطويلة الماضية، هو إنجاز صغير في نظر الذين يستقلون سياراتهم ويتحركون بين بلد وآخر بحرية دون الاعتداء على كرامتهم، (....) ولكنه استحقاق تاريخي من وجهة نظر المواطن البسيط والكبير الذي له مصلحة في الخروج من هذا السجن الكبير الذي اسمه قطاع غزة.

هديل وهدان: طيب [حسناً] هل من ضمانات فيما يتعلق باستقلالية هذا المعبر، وضمان عدم إغلاقه في حال أي عملية أو أي تفجير حصل سواء في الضفة أو في غزة؟

محمد دحلان: إذا لم يتعطل العمل لأسباب أمنية داخل المعبر، المعبر سيكون مفتوحاً على طول السنة كاملة دون إغلاق، ولكن هذا مرهون بالإجراءات والترتيبات الداخلية والسلطة صاحبة القرار في ذلك.

هديل وهدان: كان هناك الكثير من التخوفات من قبل بعض فصائل المعارضة وتحديداً حركة حماس بأن السلطة تلعب على هذا المعبر دور الشرطي الإسرائيلي لكن بزيٍّ رسميٍّ فلسطينيٍّ؟

محمد دحلان: أنا لا يعني لي رأي المعارضة الفلسطينية بالمطلق حين كنت أمثل الشعب الفلسطيني في هذه المفاوضات، ما كان يعني لي، أولاً: هو مصلحة المواطن الفلسطيني العادي البسيط ومصلحة السلطة ومصلحة كل مواطن فلسطيني بما في ذلك المعارضة الفلسطينية، لذلك حين طلبت إسرائيل أن يكون هناك كشف [لمن]يُمنع من السفر، قاتلنا على طاولة المفاوضات من أجل ألا نوافق على ذلك، وقد أخذنا كل ما طلبناه وقد رفضنا المطلب الإسرائيلي الذي كان مطلباً جدياً تعرضت له وزيرة الخارجية على مدى أربع ساعات، فيما أطلق على تسميته بلاك ليستد أنه مجموعة من الأشخاص لا يُسمح لهم بالخروج، نحن رفضنا ذلك مطلقاً ولم يرد ذلك في الاتفاق ولا يوجد أي اتفاق أو تفاهم يلزم الجانب الفلسطيني بعدم منع أو السماح لأي مواطن فلسطيني من الخروج ممن يحملوا بطاقة هوية فلسطينية، ولكن المنع ربما يكون من قبل السلطة الفلسطينية لأسباب لها علاقة بالقضاء، لها علاقة بالقانون، لها علاقة بالحفاظ على النظام العام، هذه المسألة تتكفل بها السلطة الفلسطينية ولا شأن لإسرائيل بها مطلقاً.

هديل وهدان: طيب [حسناً] ما هي الاستحقاقات التي سيتوجب على السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية القيام بها لضمان استمرار العمل في هذا المعبر على.. كما تمّ؟

محمد دحلان: هي ليست ضمانات تُقدم لإسرائيل بقدر ما هي ضمانات تُقدم للشعب الفلسطيني من قبل السلطة الفلسطينية في أن يكون المعبر آمناً، وأن تتخذ السلطة كل الإجراءات بالتساوي دون تمييز على كل مواطن فلسطيني، ألا نميز بين وزير وبين مواطن، ألا نميز بين شخص ووزير أو ابن مسؤول ومواطن عادي، هذه ترتيبات السلطة كفيلة بها، واليوم وضعنا مجموعة من قواعد العمل ألزمنا بها كل العاملين بأن يلتزموا بها وهي تتعلق بكيفية التعامل مع المواطنين الفلسطينيين، تتعلق بكيفية التعاطي مع نظام الجمارك في ألا يُستثنى أحداً من أن يُسأل أمام الجمارك الفلسطينية عما يحمل من مسموحات أو ممنوعات، يجب أن ينطبق عليه القانون في أن يتعرض لجمرك أو إجراءات جمركية من قبل الجمارك الفلسطينية، ولن يُستثنى من ذلك أي وزير أو أي مسؤول هم سواسية، مثلهم مثل أي مواطن فلسطيني.

هديل وهدان: (...) ألا تعتقد بأن إجراء الانتخابات في شهر يناير المقبل وهذا يعني قبل شهرين فقط من إجراء الانتخابات الإسرائيلية سيضع الانتخابات الفلسطينية ومن يمكن أن تُفرز هذه الانتخابات سواء كانت وصول حماس إلى المجلس التشريعي أو غيرها من الفصائل، أن يضعها على الأجندة الإسرائيلية بحيث تصبح عنوان للدعاية الإسرائيلية خلال الانتخابات العامة، عندهم في شهر مارس؟

محمد دحلان: (....) أنا متأكد أن الانتخابات في الجانبين ستؤثر على الوضع لدى كلا الطرفين، أما من ناحية الجانب الفلسطيني نحن مستعدون لهذه الانتخابات، ويجب أن نكون مستعدين على الرغم من كل العراقيل التي ربما تنشأ؛ إسرائيلية أو بعض الشخصيات السياسية الفلسطينية أو الحزبية التي لا تريد أن تخوض معركة الانتخابات ومعركة الديمقراطية، هم بعض الأشخاص بالنسبة لهم عُينوا قبل ألف سنة وانتهى الموضوع، يجب أن يستمروا من وجهة نظرهم إلى الأبد، وبالتالي الانتخابات هي قرار أصبح خلفنا، انتهى الأمر فيه والنقاش فيه، الآن النقاش حول كيف نستطيع أن نسخّر كل العقبات ونزيلها في طريق الانتخابات.(....)

هديل وهدان: أستاذ محمد هناك تنافس كبير على القرار الداخلي الفلسطيني الآن تحديداً بين مختلف الفصائل التي تحاول أن تثبت نفسها على الخارطة السياسية، فتح على سبيل المثال تخوض انتخابات يمكن القول بأنها انتخابات عنيفة على المستوى الداخلي أيضاً لإفراز مرشحيها نحو المجلس التشريعي، ما موقفك مما يجري في داخل حركة فتح خاصة وأن الانتخابات تقريباً تمت وإن لم تعلن النتائج؟

محمد دحلان: الانتخابات كما تذكرين، أنا من أوائل.. لا أريد أن أقول أول شخص طالب بهذه

الانتخابات علناً مع الرئيس عرفات رحمه الله منذ ثلاث سنوات، أنا مدرك أن الانتخابات الداخلية في فتح هي الحلّ الأقرب لتوحيد وتقوية وتصليب هذه الحركة العملاقة، وإنها حين غابت الديمقراطية عن الحركة أصبحنا قيادة بلا قاعدة وقاعدة بلا قيادة، وبالتالي أنا أرى أن هذا النهج ينتصر أخيراً بعد سنوات طويلة من إبعاد الديمقراطية عن النهج اليومي للحركة، أخذت مجراها بالأمس وبغضّ النظر عمن نجح ومن لم ينجح، وبغضّ النظر عن هذه النتائج، ولكن ما حدث بالأمس هو حدث وتحول استراتيجي في طريقة أداء الحركة في أن يختار أبناء الحركة ممثليهم في المجلس التشريعي، هذه ستقود بالتأكيد إلى انتخابات أخرى داخل الحركة لاختيار قيادة هذه الحركة. (....)

وثيقة رقم ٩٢:

بيان صحفي صادر عن اللجنة الحركية المركزية في حركة فتح للإشراف على الانتخابات التشريعية(٩٢)

٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

عقدت اللجنة الحركية المركزية للإشراف على الانتخابات التمهيدية في حركة فتح لاختيار مرشحي الحركة لانتخابات المجلس التشريعي المزمع عقدها في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦م جلسة استثنائية وطارئة حيث ناقشت مسار العملية الانتخابية التي بدأت في دوائر قطاع غزة صباح هذا اليوم الاثنين ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ ونظراً لحدوث تجاوزات خطيرة لا يمكن معها استمرار العملية الانتخابية؛ فلقد قررت اللجنة وقف هذه الانتخابات في كافة الدوائر الانتخابية في قطاع غزة.

وإنها لثورة حتى النصر

اللجنة الحركية المركزية للإشراف على الانتخابات التشريعية.

وثيقة رقم ٩٣:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ٦٠/ ١٠٠: تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين(٩٣)

الجلسة العامة ٦٢، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

[قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير (اللجنة الرابعة) (A/ ٦٠/ ٤٧٦)]

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ وإلى جميع قراراتها اللاحقة بشأن هذه المسألة، بما فيها القرار ٥٩/ ١١٧ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

وإذ تشير أيضاً إلى قراراها ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، الذي قامت بموجبه بجملة أمور منها إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وإذ تشير كذلك إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإذ تدرك أن اللاجئين الفلسطينيين قد عانوا من فقدان ديارهم وأراضيهم وسبل عيشهم منذ ما يربو على خمسة عقود من الزمان.

وإذ تؤكد [على] حتمية حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من أجل تحقيق العدل، ولإحلال سلامٍ دائمٍ في المنطقة.

وإذ تسلم بالدور الأساسي الذي ظلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تؤديه لما يربو على خمس وخمسين سنة منذ إنشائها لتخفيف محنة اللاجئين الفلسطينيين في مجالات التعليم والصحة والخدمات الغوثية والاجتماعية.

وإذ تحيط علماً بتقرير المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الذي يشمل الفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

ووعياً منها بالاحتياجات المستمرة لدى اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين العمليات، أي الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة.

وإذ تعرب عن شديد القلق إزاء الحالة العصيبة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون تحت الاحتلال، بما في ذلك ما يتصل بسلامتهم ورفاههم وأحوالهم المعيشية.

وإذ تلاحظ توقيع حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت واتفاقات التنفيذ اللاحقة.

وإذ تدرك أهمية الدور الذي يتعين أن يؤديه في عملية السلام الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني باللاجئين التابع لعملية السلام في الشرق الأوسط:

١. تلاحظ مع الأسف أنه لم تتمّ بعد إعادة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، ومن ثم ما تزال حالة اللاجئين الفلسطينيين مدعاة للقلق البالغ.

٢. تلاحظ مع الأسف أيضاً أن لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين لم تتمكن من الاهتداء إلى وسيلة لتحقيق تقدم في تنفيذ الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وتكرر طلبها إلى لجنة التوفيق أن تبذل جهوداً متواصلة من أجل تنفيذ تلك الفقرة، وأن تقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، في موعد أقصاه ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٣. تؤكد ضرورة استمرار أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق

الأدنى، وأهمية عملياتها وخدماتها بالنسبة لرفاه اللاجئين الفلسطينيين ولاستقرار المنطقة، إلى حين التوصل إلى حلّ [مشكلة] اللاجئين الفلسطينيين.

٤. تهيب بجميع الجهات المانحة أن تواصل بذل الجهود بأقصى ما يمكن من السخاء لتلبية الاحتياجات المتوقعة، بما في ذلك الاحتياجات التي ورد ذكرها في نداءات الطوارئ الأخيرة.

وثيقة رقم ٩٤:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٠/١٠٣: ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها(٩٤)

الجلسة العامة ٦٢، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير (اللجنة الرابعة) (60/A/476)]

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، و ٣٦/ ١٤٦ جيم المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، وإلى جميع قراراتها اللاحقة بشأن هذه المسألة.

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام المقدم عملاً بالقرار ٥٩/ ١٢٠ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

وإذ تحيط علماً أيضاً بتقرير لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين عن الفترة من ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

وإذ تشير إلى تأييد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي لمبدأ عدم حرمان أي شخص بصورة تعسفية من ممتلكاته الخاصة.

وإذ تشير على وجه الخصوص إلى قراراها ٣٩٤ (د-٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠، الذي أوعزت فيه إلى لجنة التوفيق أن تضع، بالتشاور مع الأطراف المعنية، تدابير الحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومصالحهم.

وإذ تلاحظ إنجاز برنامج تحديد وتقييم الممتلكات العربية، على نحو ما أعلنته لجنة التوفيق في تقريرها المرحلي الثاني والعشرين، وأنه كان لدى دائرة الأراضي سجل الملاك العرب وملف الوثائق التي تحدد مواقع الممتلكات العربية ومساحاتها وسائر خصائصها.

وإذ تعرب عن تقديرها للأعمال التي اضطلع بها للحفاظ على السجلات الموجودة لدى لجنة التوفيق والعمل على تحديثها، بما في ذلك سجلات الأراضي، وأهمية هذه السجلات من أجل التوصل إلى حلٍّ عادلٍ لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار ١٩٤ (د-٣).

وإذ تشير إلى أنه، في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، اتفقت منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، في إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت المؤرخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، على بدء مفاوضات بشأن مسائل الوضع الدائم فيها المسألة الهامة المتعلقة باللاجئين:

١. تؤكد من جديد أن للاجئين الفلسطينيين الحقّ في ممتلكاتهم وفي الإيرادات الآتية منها، وفقاً لمبادئ الإنصاف والعدل.

٢. تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ كل الخطوات المناسبة، بالتشاور مع لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، لحماية الممتلكات والموجودات وحقوق الملكية العربية في إسرائيل.

٣. تطلب مرة أخرى إلى إسرائيل أن تقدم إلى الأمين العام كل ما يلزم من تسهيلات ومساعدة في تنفيذ هذا القرار.

٤. تهيب بجميع الأطراف المعنية أن تزود الأمين العام بأي معلومات متصلة بالموضوع تكون في حوزتها بشأن الممتلكات والموجودات وحقوق الملكية العربية في إسرائيل ويكون من شأنها أن تساعده في تنفيذ هذا القرار.

٥. تحثّ الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وفقاً لما هو متفق عليه بينهما، على معالجة المسألة الهامة المتعلقة بممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها في إطار مفاوضات الوضع النهائي لعملية السلام في الشرق الأوسط.

٦. تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً [تقريراً] عن تنفيذ هذا القرار.

وثيقة رقم ٩٥:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ٦٠/١٠٤: أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة[٩٥]

الجلسة العامة ٦٢، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

[قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير (اللجنة الرابعة) (A/ ٦٠/ ٤٧٧)]

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ تسترشد أيضاً بمبادئ القانون الإنساني الدولي، وبخاصة اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، وكذلك بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان،

وخصوصاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.
وإذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة، بما فيها القراران ٢٤٤٣ (د-٢٣) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ و٥٩/ ١٢١ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، وإلى قرارات لجنة حقوق الإنسان ذات الصلة.
وإذ تشير أيضاً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
وإذ تأخذ في الاعتبار الفتوى الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإذ تشير في هذا الصدد إلى قرارا الجمعية العامة داط - ١٠/ ١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤. واقتناعاً منها بأن الاحتلال يمثل في حدّ ذاته انتهاكاً جسيماً وخطيراً لحقوق الإنسان.
وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الأثر الضار المستمر للأحداث التي تجري منذ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، بما فيها الاستعمال المفرط للقوة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية ضدّ المدنيين الفلسطينيين الذي أدى إلى سقوط الآلاف من القتلى والجرحى، وتدمير الممتلكات على نطاق واسع.
وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة وتقارير الأمين العام ذات الصلة.
وإذ تشير إلى إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت المؤرخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وإلى اتفاقيات التنفيذ اللاحقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.
وإذ تعرب عن الأمل في أن يتمّ إنهاء الاحتلال الإسرائيلي في وقت مبكر، وأن يتوقف بذلك انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وإذ تشير في هذا الصدد إلى قرارها ٥٨/ ٢٩٢ المؤرخ ٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤.

١. تثني على اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة لما تبذله من جهود وما تتحلى به من نزاهة في أداء المهام التي أوكلتها إليها الجمعية العامة.

٢. تكرر مطالبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تتعاون مع اللجنة الخاصة في تنفيذ ولايتها.

٣. تشجب السياسات والممارسات التي تتبعها إسرائيل انتهاكاً لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، على النحو المبين في تقرير اللجنة الخاصة الذي يغطي الفترة المشمولة بالتقرير.

٤. تعرب عن القلق الشديد إزاء استمرار الحالة المتأزمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، نتيجة للممارسات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية،

وتدين بشكل خاص جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وتشييد الجدار، فضلاً عن الاستعمال المفرط والعشوائي للقوة ضد السكان المدنيين، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج الإطار القضائي.

٥. تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل، إلى حين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بصورة كاملة، التحقيق في السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الأراضي العربي [العربية] الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وبخاصة انتهاكات إسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، وأن تتشاور، حسب الاقتضاء، مع لجنة الصليب الأحمر الدولي وفقا لأنظمتها لضمان حماية حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة ورفاههم، وأن تقدم تقريراً إلى الأمين العام في أقرب وقت ممكن، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك فيما بعد.

٦. تطلب أيضا إلى اللجنة الخاصة أن تقدم إلى الأمين العام بانتظام تقارير دورية عن الحالة الراهنة في الأرض المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

٧. تطلب كذلك على [من] اللجنة الخاصة أن تواصل التحقيق في معاملة السجناء والمحتجزين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

٨. تطلب إلى [من] الأمين العام:

١. أن يقدم إلى اللجنة الخاصة جميع التسهيلات الضرورية، بما في ذلك التسهيلات اللازمة لزياراتها للأراضي المحتلة، لكي تتمكن من التحقيق في السياسات والممارسات الإسرائيلية المشار إليها في هذا القرار.

٢. أن يواصل توفير ما يلزم من موظفين لمساعدة اللجنة الخاصة في أداء مهامها.

٣. أن يعمم، بصورة منتظمة على الدول الأعضاء، التقارير الدورية المذكورة في الفقرة ٦ أعلاه.

٤. أن يكفل توزيع تقارير اللجنة الخاصة والمعلومات المتعلقة بأنشطتها والنتائج التي تخلص إليها، على أوسع نطاق وبكل الوسائل المتاحة، عن طريق إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة، وأن يعمل، عند الاقتضاء، على إعادة طبع تقارير اللجنة الخاصة التي لم تعد متوافر.

٥. أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن المهام الموكلة إليه في هذا القرار.

٦. تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة".

وثيقة رقم ٩٦:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ٦٠/١٠٥: انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى(٩٦)

الجلسة ٦٢، ٨ كانون الأول/ ديسمبر

[قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/٦٠/٤٧٧)]

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة بما في ذلك قرارها ٥٩/١٢٢ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها دإط-١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.

وإذ تضع في اعتبارها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإذ تشير إلى الأنظمة المرفقة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، والأحكام ذات الصلة من القانون العرفي، بما في ذلك الأحكام المدونة في البروتوكول الإضافي الأول.

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وفي تقارير الأمين العام ذات الصلة،

وإذ ترى أن تعزيز احترام الالتزامات الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة وغيره من صكوك القانون الدولي وقواعده هو من مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية.

وإذ تشير إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولي في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤، وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٥.

وإذ تلاحظ على وجه الخصوص الردّ الصادر عن المحكمة الذي جاء فيه أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن إسرائيل تنتهك العديد من أحكام الاتفاقية.

وإذ تلاحظ انعقاد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة للمرة الأولى في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٩٩، كما أوصت بذلك الجمعية العامة في قرارها دإط-١٠/٦ المؤرخ ٩ شباط/ فبراير ١٩٩٩، بشأن تدابير لإنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،

ولكفالة احترامها وفقاً للمادة ١ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، وإذ تعلم بالبيان الذي اعتمده المؤتمر.

وإذ ترحب بإعادة عقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية وفي اتفاقية جنيف الرابعة في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ في جنيف وتشدد على أهمية الإعلان الذي اعتمده المؤتمر، وإذ تؤكد ضرورة متابعة الأطراف لتنفيذ الإعلان.

وإذ ترحب بمبادرة الدول الأطراف في الاتفاقية، فرادى وجماعات على السواء، وفقاً للمادة ١ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، والرامية إلى كفالة احترام الاتفاقية، وإذ تشجعها على اتخاذ هذه المبادرات.

وإذ تؤكد أنه ينبغي لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تفي بدقة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

١- تؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

٢- تطالب بأن، تقبل إسرائيل انطباق الاتفاقية بحكم القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وأن تتقيد بدقة بأحكام الاتفاقية.

٣- تهيب بجميع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية أن تواصل، وفقاً للمادة ١ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، وحسبما ورد في فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤، بذل جميع الجهود لضمان احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لأحكام تلك الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

٤- تكرر تأكيد ضرورة التنفيذ السريع للتوصيات ذات الصلة الواردة في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، بما في ذلك القرار دإط -١٠/١٥، فيما يتعلق بكفالة احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال لأحكام الاتفاقية.

٥- تطلب إلى [من] الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

وثيقة رقم ٩٧:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ٦٠/١٠٦: المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل(٩٧)

الجلسة العامة ٦٢، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

[قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير (اللجنة الرابعة) (A/ ٦٠/ ٤٧٧)]

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإذ تؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة،

وإذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة، بما فيها القرار ٥٩/ ١٢٣ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، وكذلك القرارات التي اتخذتها في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة.

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، و٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٧٩، و٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ ١ آذار/ مارس ١٩٨٠، و٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨، و٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٨٠، و٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، و٩٠٤ (١٩٩٤) المؤرخ ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٤.

وإذ تؤكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الجولان السوري المحتل.

وإذ ترى أن قيام السلطة القائمة بالاحتلال بنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها هو خرق لاتفاقية جنيف الرابعة والأحكام ذات الصلة من القانون العرفي، بما في ذلك الأحكام المدونة في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف.

وإذ تشير إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة دإط - ١٠/ ١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

وإذ تلاحظ أن محكمة العدل الدولية قد خلصت إلى أن " إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية) تمثل خرقاً للقانون الدولي".

وإذ تحيط علماً بالتقرير الذي قدمه مؤخراً المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

وإذ تشير إلى إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، المؤرخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وإلى اتفاقات التنفيذ اللاحقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وإذ تدرك أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية تشمل، في جملة أمور، نقل رعايا السلطة القائمة بالاحتلال إلى الأراضي المحتلة، ومصادرة الأراضي، واستغلال الموارد الطبيعية، واتخاذ إجراءات غير مشروعة ضدّ السكان المدنيين الفلسطينيين.

وإذ تضع في اعتبارها ما للسياسات والقرارات والأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية من تأثير ضارٍّ على جهود تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وإذ تعرب عن شديد القلق إزاء مواصلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أنشطة الاستيطان، منتهكة بذلك القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات التي تمّ التوصل إليها بين الطرفين، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات في جبل أبو غنيم ورأس العمود، داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها، وما يسمى الخطة هاء- ١ الرامية إلى الربط بين مستوطناتها غير الشرعية حول القدس الشرقية المحتلة وزيادة عزلتها.

وإذ تعرب عن شديد القلق أيضاً إزاء استمرار إسرائيل بشكل غير قانوني في تشييد الجدار داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها داخل القدس الشرقية وحولها، وإذ تعرب عن قلقها بوجه خاص إزاء امتداد الجدار خروجاً على خط الهدنة لعام ١٩٤٩، مما قد يحكم مسبقاً على أي مفاوضات في المستقبل، ويجعل الحلّ القائم على وجود دولتين مستحيل التنفيذ مادياً، ويتسبب في زيادة المحنة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

وإذ يساورها بالغ القلق لأن مسار الجدار قد رسم بطريقة تضمّ الغالبية العظمى من المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وإذ تكرر معارضتها لأنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولأي أنشطة تنطوي على مصادرة الأراضي وقطع سبل الرزق للأشخاص المشمولين بالحماية وضمّ الأراضي بحكم الأمر الواقع.

وإذ تشير إلى ضرورة إنهاء جميع أعمال العنف، بما في ذلك أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير.

وإذ يساورها قلق شديد إزاء الحالة الخطيرة الناجمة عن الإجراءات التي يتخذها المستوطنون الإسرائيليون المسلحون غير الشرعيين في الأرض المحتلة.

وإذ تعترف بأهمية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية وتفكيك المستوطنات فيها، باعتبار ذلك خطوة نحو تنفيذ خريطة الطريق.

وإذ تحيط علماً بتقارير الأمين العام ذات الصلة.

١- تؤكد من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، غير قانونية وتشكل عقبة أمام السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- تطلب إلى إسرائيل أن تقبل انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة

١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، بحكم القانون على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الجولان السوري المحتل، وأن تلتزم بدقة بأحكام الاتفاقية، وخاصة المادة ٤٩ منها.

٣- ترحب بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومن أجزاء من شمال الضفة الغربية وبتفكيك المستوطنات فيها، باعتبار ذلك خطوة نحو تنفيذ خريطة الطريق.

٤- تطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد في هذا الصدد تقيداً دقيقاً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، إزاء تغيير طابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

٥- تشدد على ضرورة قيام الطرفين بشكل عاجل بتسوية جميع المسائل المتبقية في قطاع غزة، بما في ذلك إزالة الأنقاض.

٦- تكرر مطالبتها بوقف تامّ وفوري لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وتدعو إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذاً كاملاً.

٧- تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تتقيد بالتزاماتها القانونية المذكورة في الفتوى الصادرة في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية.

٨- تؤكد ضرورة التنفيذ التامّ لقرار مجلس الأمن ٩٠٤ (١٩٩٤)، الذي طلب فيه المجلس، ضمن جملة أمور، إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مواصلة اتخاذ وتنفيذ تدابير تشمل مصادرة الأسلحة، بهدف منع أعمال العنف غير المشروعة التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون، ودعا إلى اتخاذ تدابير لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم في الأرض المحتلة.

٩- تكرر دعواتها إلى منع جميع أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون، ولا سيما ضدّ المدنيين الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية، وبخاصة في ضوء التطورات الأخيرة.

١٠- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

وثيقة رقم ٩٨:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ٦٠/١٠٧: الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية[٩٨]

الجلسة العامة ٦٢، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير (اللجنة الرابعة) (A/٦٠/٤٧٧)]

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة بما في ذلك القرار ٥٩/ ١٢٤ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، فضلاً عن القرارات التي اتخذتها في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة.

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات لجنة حقوق الإنسان ذات الصلة.

وإذ تضع في اعتبارها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق، في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة وتقرير الأمن العام.

وإذ تحيط علماً بتقرير لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان، وتقارير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان الصادرة مؤخراً عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

وإذ تشير إلى الفتوى التي صدرت في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية، وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة دإط – ١٠/ ١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

وإذ تلاحظ بوجه خاص ردّ المحكمة الذي يتضمن، في جملة أمور، أن تشييد إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، والنظام المرتبط به، يخالفان القانون الدولي.

وإذ تشير إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، وإذ تؤكد وجوب احترام هذه الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وإذ تدرك مسؤولية المجتمع الدولي عن تعزز حقوق الإنسان وكفالة احترام القانون الدولي، وإذ تشير في هذا الصدد إلى قراراها ٢٦٢٥ (د – ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠.

وإذ تؤكد من جديد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

وإذ تؤكد من جديد أيضاً انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

وإذ تؤكد من جديد كذلك التزام الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة بموجب المواد ١٤٦ و١٤٧ و١٤٨ فيما يتعلق بفرض عقوبات جزائية، والانتهاكات الجسيمة، ومسؤوليات الأطراف المتعاقدة السامية.

وإذ تؤكد من جديد أن من حقّ وواجب جميع الدول أن، تتخذ إجراءات مطابقة للقانون الدولي والإنساني الدولي لمواجهة أعمال العنف الفتاكة المرتكبة ضدّ سكانها المدنيين من أجل حماية أرواح

مواطنيها، وإذ تؤكد ضرورة الامتثال الكامل للاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية التي تمّ التوصل إليها في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط، بما فيها تفاهمات شرم الشيخ، وتنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية لإيجاد حلٍّ دائمٍ للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين.

وإذ تسلم بأهمية الانسحاب الإسرائيلي من داخل قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية وتفكيك المستوطنات القائمة فيها، باعتبار ذلك خطوة نحو تنفيذ خريطة الطريق،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني بلا هوادة، بما في ذلك الانتهاكات الناجمة عن الاستعمال المفرط للقوة، واللجوء إلى العقاب الجماعي، وإعادة احتلال المناطق وإغلاقها، ومصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات وتوسيعها، وتشييد جدار داخل الأرض الفلسطينية المحتلة خروجاً على خطّ الهدنة لعام ١٩٤٩، وتدمير الممتلكات، وجميع الأعمال الأخرى التي تقوم بها من أجل تغيير الوضع القانون للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وطابعها الجغرافي وتكوينها الديمغرافي.

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الأعمال العسكرية التي ما فتئت تنفيذ [تُنفّذ] منذ ٢٨ أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٠ والتي أدت إلى مقتل آلاف المدنيين الفلسطينيين، ومن ضمنهم مئات الأطفال، وإلى إصابة عشرات الآلاف بجراح.

وإذ تعرب عن القلق الشديد إزاء استمرار الآثار السلبية للتدمير الواسع النطاق الذي قامت به القوات الإسرائيلية المحتلة، والذي شمل المواقع الدينية والثقافية والتاريخية، والهياكل الأساسية والمؤسسات الحيوية للسلطة الفلسطينية، والأراضي الزراعية في سائر المدن والبلدات والقرى الفلسطينية ومخيمات اللاجئين.

وإذ تعرب عن القلق الشديد أيضاً إزاء إمعان إسرائيل في سياسة إغلاق المناطق ومواصلة فرض قيود شديدة، تشمل حظر التجول، على حركة البضائع والأشخاص،بمن فيهم العاملون في المجال الطبي والإنساني، وعلى اللوازم الطبية والإنسانية، في سائر أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإزاء ما خلفته من آثار ضارة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني التي لا تزال تمثل أزمة إنسانية مروعة.

وإذ يساورها القلق إزاء استمرار إقامة نقاط تفتيش في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتحويل العديد من هذه النقاط إلى هياكل شبيهة بمعابر حدودية دائمة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة.

وإذ تعرب عن القلق إزاء استمرار اعتقال آلاف الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية أو مراكز الاحتجاز الإسرائيلية في ظروف قاسية تضرّ بسلامتهم، وإذ تعرب عن القلق أيضاً إزاء إساءة معاملة

أي سجين من السجناء الفلسطينيين ومضايقتهم، وإزاء جميع الأخبار التي وردت عن تعذيبهم.
واقتناعاً منها بالحاجة إلى وجود دولي لرصد الحالة والإسهام في إنهاء العنف، وفي توفير حماية للمدنيين الفلسطينيين ومساعدة الطرفين على تنفيذ الاتفاقات التي تمّ التوصل إليها، وإذ تشير في هذا الصدد إلى المساهمة الإيجابية للوجود الدولي المؤقت في الخليل.
وإذ تؤكد ضرورة التنفيذ الكامل لجمع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
١. تكرر تأكيد أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل خرقاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وبما يتنافى وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هي تدابير وإجراءات غير قانونية وغير صحيحة.
٢. تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالامتثال التامّ لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وبالوقف الفوري لجميع التدابير والإجراءات المتخذة انتهاكاً للاتفاقية وخرقاً لها، بما في ذلك جميع أنشطتها الاستيطانية وتشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، وكذلك عمليات الإعدام خرج [خارج] الإطار القضائي.
٣. تدين جميع أعمال المعنف، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير، وبخاصة استعمال قوات الاحتلال الإسرائيلية للقوة المفرطة ضدّ المدنيين الفلسطينيين، مما يؤدي إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وارتفاع عدد الإصابات، وتدمير واسع النطاق للبيوت والممتلكات والأراضي الزراعية والهياكل الأساسية الحيوية.
٤. تعرب عن بالغ القلق إزاء شنّ هجمات تفجيرية انتحارية ضدّ مدنيين إسرائيليين مما ينجم عنه خسائر كبيرة في الأرواح وارتفاع عدد الإصابات.
٥. ترحب بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية وتفكيك المستوطنات داخلها، باعتبار ذلك خطوة نحو تنفيذ خريطة الطريق.
٦. تطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد في هذا الصدد تقيداً دقيقاً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، إزاء تغيري طابع ووضع الأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية.
٧. تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكفّ عن جميع الممارسات والإجراءات التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وأن تحترم قانون حقوق الإنسان وتتقيد بالتزاماتها في هذا الصدد.
٨. تطالب أيضاً إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تمتثل لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي حسبما ورد في الفتوى الصادرة في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤ من محكمة العدل الدولية وعلى النحو

المطلوب في القرار دإط – ١٠/١٥ و دإط – ١٠/١٣ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وأن، تكفّ فوراً عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة،بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، وأن تفكك حالاً البناء القائم هناك، وأن تلغي على الفور أو تبطل مفعول جميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية المتصلة به، وأن تعوض عن جميع الأضرار الناتجة عن تشييد الجدار.

٩. تؤكد ضرورة المحافظة على وحدة كامل الأرض الفلسطينية المحتلة وسلامتها الإقليمية وضمان حرية الحركة للأشخاص والبضائع داخل الأرض الفلسطينية، بما في ذلك رفع القيود المفروضة على حركة القدس الشرقية والخروج منها، وضمان حرية الحركة إلى العالم الخارجي ومنه.

١٠. تؤكد أيضاً ضرورة تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ تنفيذاً كاملاً.

١١. تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

وثيقة رقم ٩٩:

البيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي[٩٩] [مقتطفات]

٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

(....)

في المجال السياسي

أكد المؤتمر أهمية قضية فلسطين، باعتبارها القضية المركزية للأمة الإسلامية، وعليه فإن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري، واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥، يعتبر مطلباً حيوياً للأمة الإسلامية قاطبة، ومن شأن هذه القضية توحيد الموقف الإسلامي من الحلّ الشامل لقضية فلسطين وفق قرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق. كما يجب بذل الجهود من أجل استعادة مدينة القدس والمحافظة على طابعها الإسلامي والتاريخي، وتوفير الموارد الضرورية للحفاظ على المسجد الأقصى وباقي الأماكن المقدسة وحمايتها، والتصدي لسياسة تهويد المدينة المقدسة ودعم المؤسسات الفلسطينية فيها وإنشاء جامعة الأقصى في مدينة القدس. ودعا إلى دعم وقفية صندوق القدس بحيث يسهم فيها كل مسلم بدولار واحد إلى جانب مساهمة الدول الأعضاء، وذلك من أجل الحفاظ على المقدسات في مدينة القدس وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، والمحافظة على المعالم الحضارية والتاريخية في المدينة المقدسة وعلى طابعها العربي الإسلامي، وتعزيز صمود أهلها

لتعود مدينة للتعايش والتسامح، عاصمة لدولة فلسطين. وأكد العمل مع المجتمع الدولي من أجل حمل إسرائيل على وقف الاستيطان وتفكيك المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وكذلك وقف بناء الجدار وإزالة الجزء القائم منه، وفقاً للفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية. (....)

وثيقة رقم ١٠٠:

مقابلة خالد مشعل مع صحيفة البيان(١٠٠)

١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

(....)

البيان: قلتم إنكم تخشون أن تتحول غزة إلى سجن كبير بعد انسحاب الإسرائيليين من القطاع، الآن وبعد الاتفاق على معبر رفح هل تبددت مخاوفكم أم تعززت؟ وهل ما زالت غزة خيار المقاومة مطروحاً من غزة أم أنه سينحصر في الضفة الغربية؟

مشعل: افتتاح معبر رفح بالأمس لا يعني أن غزة لم تعد سجناً، أولاً لأن معبر رفح والاتفاق السيئ الذي عقد مع الطرف الإسرائيلي وبالرعاية الأوروبية والأميركية، هو اتفاق لا يزال يعطي للعدو الصهيوني درجة من التحكم بهذا المعبر (....)، ولا أريد أن أدخل في التفاصيل لأن الجميع مطلع على طبيعة هذا الاتفاق، وعلى الكاميرات التي تنقل له، وعلى ما أعطي للطرف الإسرائيلي من حقٍّ في أن يتحفظ على الأسماء التي تدخل، وعلى وجود قوائم ممنوعة وما إلى ذلك، إضافة إلى معبر كارم شالوم [كيرم شالوم] الذي يدخل منه موضوع البضائع والموضوع الاقتصادي، إضافة إلى غير الفلسطينيين أو غير الذين يحملون الهوية الفلسطينية، إضافة إلى موضوع الميناء والمطار والممر الآمن بين غزة والضفة، بمعنى منافذ الخروج من غزة لا تزال، إما في درجة من الكونترول الإسرائيلي عليها كما في معبر رفح، وبالنسبة للميناء والمطار والممر الآمن لا تزال مشاريع تحت البحث والتفاوض. الأخطر من ذلك أن العدو الصهيوني تكتيكه التفاوضي الآن أن يغرقنا في تفاصيل غزة.

بدل أن يكون المنهج الفلسطيني أن نتحرك ما بعد غزة ونواصل انتزاعنا لحقوقنا الفلسطينية، تكتيك العدو أن يغرقنا في التفاوض على تفاصيل غزة. اليوم معبر رفح فإذا ما أنجزناه يريدون إظهاره وكأنه إنجاز تاريخي، وغداً الميناء وبعد غد المطار وبعد ذلك الممر الآمن. وهكذا، فهم يريدون حصرنا في غزة وبالتالي يصبح الأفق في غزة، وهذا أمر بالغ الخطورة، هذا هو السجن الأكبر، أن يسجنونا سياسياً وأن يختزلوا حقنا السياسي في غزة ويصبح حتى تطلعنا إلى ما بعد غزة بعيد المنال. هذا أمر بالغ الخطورة. أما مسألة المقاومة في غزة فلاشكّ أن انسحاب العدو وتفكيك المستوطنات من غزة أوجد واقعاً جديداً،

لا يناسب هذا الواقع أن تتصرف المقاومة كما كانت تتصرف من قبل، ولا يسمح الواقع الميداني لها بذلك، لا يوجد مستوطنات ولا جنود داخل القطاع ذاته، وهذا أمر تدركه المقاومة لأنها مقاومة واقعية وتتعامل مع الواقع.

لكن هذا لا يعني أيضاً أن دور المقاومة في القطاع انتهى لأن قطاع غزة جزء أصيل من الأرض الفلسطينية، وشعبنا في غزة جزء أصيل وعزيز من الشعب الفلسطيني، ولا نقبل بتجزئة الموضوع الفلسطيني، غزة شريكة مع الضفة ومع مناطق عام ١٩٤٨ ومع الشتات الفلسطيني في إنجاز المشروع الوطني، لأن تحرير غزة اشترك فيه كل أبناء الشعب الفلسطيني، أهل غزة وأهل الضفة، مناطق عام ١٩٤٨ وأهل الشتات الفلسطيني. بل جماهير الأمة العربية والإسلامية كان لها دورها في ذلك. نحن لا نقبل من أحد أن يسقط أو يصادر حقّ القطاع وواجبه في مشروع المقاومة واستكمال تحرير الأرض الفلسطينية وانتزاع وتحقيق الحقوق الفلسطينية، لكن بالتأكيد بطريقة تناسب الظرف الجديد، وليست بنفس الصورة السابقة. وأيضاً، وهذا ما أعلنته المقاومة وأكدته مراراً لا أحد يقبل أن ينزع سلاح المقاومة بحجة أن غزة خرج منها الاحتلال لأنه ليس هناك دولة في العالم من الدول المستقلة تقبل أن ينزع أحد سلاحها، ففي حده الأدنى هو سلاح دفاعي وخاصة في ظلّ واقع نعيشه في الأرض الفلسطينية، من هنا نحن نرى أن القطاع يبقى دوره في المشروع المقاوم مستمراً ولكن بكيفية تناسب ظرفه الجديد.

البيان: تتعرض سوريا حالياً لضغوط شديدة، من ضمن هذه الضغوط وجود الفصائل الفلسطينية على أراضيها، هل ستتخذون خطوات من جانبكم لتخفيف هذه الضغوط؟ خاصة أننا علمنا أن الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي الدكتور رمضان شلح غادر دمشق؟

مشعل: الضغوط اليوم على سوريا أكبر من أن تحصر بوجود فلان أو علاّن أو وجود هذا الفصيل أو ذاك، ربما كانت قبل سنوات تتجلى في هذا المظهر في بعض جوانبه، لكن اليوم الضغوط على سوريا أكبر من ذلك. هي تستهدف إما إسقاط النظام أو تغيير سلوكه، لأن السياسة الأميركية الظالمة العدوانية لا تقبل أن تمضي دولة عربية في سياساتها خارج الفلك الأميركي وتتصرف بموقف وطني قومي تجاه سواء الشأن الداخلي السوري أو تجاه القضايا العربية في فلسطين أو العراق أو لبنان، ومن زاوية أخرى هي تريد تحميل سوريا مسؤولية الفشل الذريع الذي لقيته السياسة الأميركية والقوات الأميركية في العراق. وبالتالي القصة أكبر من مجرد وجود فصيل أو قيادات فلسطينية معينة، ومع ذلك نحن كفلسطينيين لا نشكل إثقالاً على أحد ولا إحراجاً لأحد، على العكس نحن مع سوريا كما أن سوريا معنا ومع قضايا الأمة.

والقيادة السورية تدرك في تقديري حقيقة ما تتعرض له، وهذا الذي تتعرض له سوريا سوف يفشل. والظروف التي قادت القيادة الأميركية إلى أن تفعل في العراق ما فعلته قبل سنتين، ليست هي ظروف

اليوم التي تسمح للإدارة الأميركية أن تفعل بسوريا ما فعلت بالعراق، ومن هنا لا نملك كلمة، ولا تملك سوريا إلا خيار الصمود والدفاع عن كرامتها وسيادتها من دون خلط الأوراق بمسألة تقرير ميليس أو غيره من القضايا.

وثيقة رقم ١٠١:

مقابلة أسامة حمدان مع صحيفة السبيل الأردنية حول التهدئة(١٠١)

١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

السبيل: هناك من يرى أن تصريحات خالد مشعل الأخيرة أحرجت الحركة وشكلت تناقضاً في مواقفها حيال موضوع التهدئة، ما تعليقك على ذلك؟

حمدان: تصريحات الأخ خالد مشعل لم تحرج حماس، ولم تسبب أي تناقض في مواقف الحركة، وما حصل أن إحدى وكالات الأنباء نقلت خطأ جزءاً من تصريحات الأخ خالد مشعل، فهو كان يتحدث عن موقف الحركة بأنه من غير المقبول وبعد التجربة بأن تمدد هذه التهدئة، فإذا بمراسل هذه الوكالة ينقل أن الحركة تعلن انتهاء التهدئة، وهو الأمر الذي أدى إلى ردود فعل عند العديد من قادة الحركة الذين أكدوا أن الالتزام بالتهدئة الذي أطلقته الحركة ما زال قائماً، لكن لا حديث عن التزام بتمديد التهدئة كما يحاول البعض. وهنا حصل الالتباس، لكن موقفنا في الحركة واضح، وهو أن التهدئة تنتهي حتى نهاية العام، وعند ذلك لكل حادث حديث، وموقف الحركة هو عدم تمديد هذه التهدئة ولا مجال لأن يظن البعض أنها ستمدد تلقائياً.

السبيل: برأيك، ألا يطرح هذا الموضوع مجدداً جدلية حماس الخارج وحماس الداخل؟

حمدان: لا أظن ذلك بدليل أن المسألة عندما جرى توضيحها لم يعد هناك أي تعليقات، نحن حركة كبيرة وموجودة بفضل الله داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها حيثما وجد الشعب الفلسطيني، والجميع يعرف أن هذه الحركة هي حركة منظمة ولها مؤسساتها التي تتخذ القرار، ولها آلياتها في اتخاذه، وأن أبناء هذه الحركة في كل مواقعهم القيادية والتنفيذية ملتزمون بقرارات حركتهم، وطرح هذه القضية هو محاولة لصناعة فتنة أو لتشويش وتشويه موقف الحركة، ما يخدم أطراف عديدة.

السبيل: بعض المحللين أثار مسألة توقيت هذه التصريحات، ومنهم من اعتبر أنها جاءت لحسابات انتخابية، في حين قال البعض إن حماس طالما هي حريصة في الردّ على خروقات الاحتلال لماذا جاء تعليق حماس متأخراً، بماذا تردّ؟

حمدان: أولا فيما يتعلق بالردّ على الخروقات، حماس لم تتأخر في الردّ وردت على عدد من الخروقات

بعمليات عديدة وبأشكال مختلفة، والحركة لم تتأخر في الحديث عن الخروقات ولم تتأخر في التنبيه إليها، ولم تتوانَ في القول إن الهدف من التهدئة هو إطلاق سراح الأسرى، وإن عددهم ازداد من سبعة آلاف إلى تسعة آلاف ومائتي أسير.

أما أن تكون هذه التصريحات لأهداف انتخابية فنحن نعتقد أن الشعب الفلسطيني لا ينتخب حماس لأنها أعلنت التهدئة أو تراجعت عنها، الشعب الفلسطيني يختار حماس لأن مشروعها هو مشروع المقاومة، ولأن الحركة أعطت للمقاومة بُعداً حقيقياً كان غائباً عند الكثيرين، الذين اعتقدوا أن المقاومة هي مجرد إطلاق النار، فجاءت حماس لتقدم صورة جديدة تقول إن المقاومة إضافة للمقاومة المسلحة هي عمل إنساني واجتماعي وإغاثة وبناء وعطاء وتضحية وتنمية، فأعطت وجوه الحياة كلها بُعداً مقاوماً ضدّ المشروع الصهيوني.

ولماذا التوقيت؟، وهذا سؤال وجيه، فأقول لأننا نوشك أن ننتهي من المهلة التي تمّ الاتفاق عليها على أنها مهلة التهدئة، ومن الطبيعي أن تكون هناك إجابة لتساؤلات تنطلق خافتة ولا يجرؤ البعض على التصريح بها، لتقول ما الذي يحلّ بعد ذلك، البعض يرفض السؤال أو يطلقه خافتاً أملاً بتمرير تمديد التهدئة على دماء وأشلاء الشهداء الذين يجري اغتيالهم، وعلى وقع قصف الاحتلال لغزة، فلا يمكن أن يكون هذا مقبولاً لذلك كان لا بدّ أن نوضح موقفنا تجاه الخطوة القادمة.

السبيل: بشكل واضح، وبعد موقف حركة الجهاد المؤيد لموقفكم، هل يمكن لنا أن نقول موقفكم في الجهاد وحماس سيكون موحداً باتجاه الرفض لتمديد التهدئة في حوارات مقبلة؟

حمدان: نعم، هذا هو موقف حماس والجهاد بعد أن أعلن الأخوة في الجهاد ذلك، وهو ما فهمناه منهم قبل الإعلان بحكم العلاقة القائمة بيننا وطبيعة التنسيق والتواصل بين الحركتين، وأنا اعتقد أن الأمر يجب أن يؤخذ على محمل الجدّ ويجب أن يُنظر لموقف الحركتين نظرة حقيقة لأننا لا نستهدف من ذلك موقفاً ذاتياً أو فئوياً كما يفعل البعض في الساحة الفلسطينية في كثير من خطواتهم، وإنما نستهدف ما نظنه مصلحة وطنية فلسطينية، ونحن مستعدون للحديث مع كل الأطياف السياسية الفلسطينية حول هذا الأمر وشرح موقفنا لهم.

السبيل: أخيراً كيف تعاطيتم مع موقف السلطة الفلسطينية ومسؤوليها، ولا سيما أننا لاحظنا إصراراً في تصريحات الرئيس محمود عباس على موضوع تمديد التهدئة؟

حمدان: أنا أريد أن يفهم الجميع أن مثل هذه التصريحات هي امتداد لنظرية التفرد عند البعض في تصريف الشأن الفلسطيني وفي إدارة قضاياه، وهي نظرية ثبت أنها لا يمكن أن تستقيم الأمور معها، وأن عهدها انتهى وولّى.

وربما أطلق البعض مواقفه من زاوية أخرى، وهي زاوية الاستجابة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية، ولاحظنا أن أحدهم أعلن مواقفه فيما كان يقف وراءه مسؤول أمريكي، وكأنه يدلي

بشهادة أمام هذا المسؤول ليثبت حسن سلوكه، وأعتقد أن موقف السلطة بالإجمال يجب أن يكون في إطار مصلحة الشعب الفلسطيني، ومصلحة الشعب الفلسطيني لا يُنظر إليها من خلال المصالح الإسرائيلية والمطالب الأمريكية. ومن الخطأ الكبير أن نحشر المصلحة الفلسطينية في زاوية الشروط والمطالب الإسرائيلية والأمريكية، بل يجب أن تكون المصلحة الوطنية الفلسطينية نابعة من تقديرنا وتفاهمنا كفلسطينيين ومن التزامنا جميعاً.

وثيقة رقم ١٠٢:

تصريح لوزير الخارجية البريطاني جاك سترو حول المساعدات للسلطة الفلسطينية(١٠٢)

١٤ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٥

أودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى أصدقائنا النرويجيين – وخصوصاً ريموند جونسون وزملائه – للدعوة لعقد اجتماع اليوم وترؤسه. ليس هناك دولة أكثر من النرويج إصراراً على السعي نحو السلام في الشرق الأوسط. ويسعدني جداً أن أرى هذا العدد الكبير من المجتمعين هنا اليوم، والذين لديهم عزم مماثل على أن يشهدوا وضع نهاية للصراع في المنطقة.

انخفض عدد القتلى على كلا الطرفين بشكل كبير جداً خلال العام الماضي. وحملت إجراءات اتخذها كل من القادة الإسرائيليين والفلسطينيين الأمل لأجل المستقبل. وقد أدت قمة شرم الشيخ التي عقدت في شهر شباط/ فبراير إلى إطلاق سراح ٩٠٠ سجين فلسطيني، وتسليم الفلسطينيين زمام السيطرة على مدينتين في الضفة الغربية. وفي شهر آب/ أغسطس قام رئيس الوزراء شارون بتنفيذ قراره التاريخي الشجاع بالانسحاب من غزة. واتفاقية رفح حول الحركة والعبور التي تمّ التوصل إليها مؤخراً أعطت الفلسطينيين السيطرة على أحد نقاط حدودهم لأول مرة.

ولم يضعف عزم المجتمع الدولي في دعمه لهذه المؤشرات على التقدم الذي تمّ إحرازه.

وفي لقاء لندن الذي عقد في الأول من شهر آذار/ مارس من العام الجاري تعهدت الجهات الدولية المانحة بتقديم الدعم للسلطة الفلسطينية في ثلاث مجالات تحتل أولوية: التنمية الاقتصادية والإدارة الحكومية والأمن. وتمّ تأكيد ذلك لاحقاً خلال قمة مجموعة الثماني في شهر تموز/ يوليو.

وكما تبين من اتفاقية الحركة والعبور، فإن الجهود المستمرة التي يبذلها جيم وولفنسون أدت إلى إنجازات كبيرة في مجالات أساسية، تماماً كما نجم عن الجهود الذي يبذلها الجنرال وليام وورد في مجال الإصلاح في القطاع الأمني. نرحب بالتوسع في هذه المهمة تحت قيادة الجنرال كيث دايتون.

ساند الاتحاد الأوروبي هذه الأولويات من خلال بعثة المراقبة التابعة له على معبر رفح، وكذلك

تدريب الشرطة المدنية الفلسطينية. وقد بلغ إجمالي ما خصصته المفوضية الأوروبية – وهي أكبر جهة مانحة في المجتمع الدولي – للسلطة الفلسطينية ٢٨٠ مليون يورو.

وبوجود هذا الدعم من المجتمع الدولي حقق الفلسطينيون تقدماً كبيراً طوال الشهور الاثني عشر الماضية؛ فقد ارتفعت نسبة إجمالي الناتج المحلي، وانخفضت نسبة البطالة. واتخذت السلطة الفلسطينية كذلك خطوات لتحسين إدارتها الحكومية.

لكن مازال يتعين عمل المزيد؛ فيتعين على السلطة الفلسطينية أن تعالج أزمتها المالية من خلال الاستمرار بالانضباط في ميزانيتها. يجب احتواء ميزانية أجور الموظفين الحكوميين وزيادة إيراداتها. وتحتاج السلطة الفلسطينية لإجراء إصلاحات في خدماتها الأمنية وتطبيق حكم القانون على جميع أراضيها. كما يتعين عليها بذل المزيد من الجهود لمعالجة موضوع الإرهاب لتجنب وقوع مآسٍ كتلك التي وقعت في نتانيا في الأسبوع الماضي. وأيضا يتعين على السلطة الاستمرار في مكافحة الفساد وتطبيق إصلاحات واسعة النطاق في الإدارة الحكومية.

تناول اجتماع اليوم موضوع دعم جميع هذه العمليات؛ فقد ناقشنا مع الوزراء الفلسطينيين ما نعتقد نحن ويعتقدون هم بشأن ما يتعين عمله خلال الشهور القادمة. وحددنا بعض الخطوات التي من شأنها تمهيد السبيل لإجراء مؤتمر دولي لتقديم التعهدات في النصف الأول من العام القادم. وتطبيق اتفاقية الحركة والعبور يمثل جزءاً هاماً من ذلك. كما خرج مؤتمر المستثمرين الذي عقد هنا في لندن يوم أمس بأفكار جيدة حول دعم النمو الاقتصادي من خلال القطاع الخاص. وقد شجعني جداً اليوم التزام السلطة الفلسطينية بعمليات الإصلاح.

لكن بالطبع ليس بمقدور السلطة الفلسطينية النجاح في هذه الأجندة بالعمل بمفردها. فيتعين على حكومة إسرائيل أن تلعب دورها في تسهيل عملية الانتخابات، وتحسين حرية حركة الفلسطينيين ووصولهم إلى الأسواق، وبذل كل ما في طاقتها لضمان وجود بيئة آمنة للعمل والحياة للمواطنين الإسرائيليين والفلسطينيين على حدٍّ سواء. وأرحب هنا بالدور التامّ والبناء الذي لعبه مسؤولون من الحكومة الإسرائيلية خلال مباحثاتنا اليوم.

يقف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لدعم السلطة الفلسطينية في سعيها لبناء دائرة خيرة من السلام والازدهار المستمر. وإنني على قناعة بأن لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين سوف تستمر بأن تلعب دوراً هاماً في هذه العملية.

وثيقة رقم ١٠٣:

كلمة للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد يشكك فيها بصحة حدوث المحرقة النازية(١٠٣)
[مقتطفات]

طهران، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

(....) بدلاً من الحديث عن القضية الأساسية [العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين]، فإن الغرب يتحدث عن قصة خيالية عن مذبحة لليهود. (....)

لا يكترث أحد (في الغرب) إذا ما كفر أحد بالله عز وجل أو برسله، ولكن إذا ما أنكر شخص تلك القصة الخيالية عن مذبحة ضدّ اليهود تبدأ آلة الدعاية الصهيونية في الندب والنحيب. (....)

إذا كان الغرب يؤمن حقاً بوقوع مذبحة راح ضحيتها ستة ملايين يهودي خلال الحرب العالمية الثانية؛ فإنه يتعين عليه تخصيص قطعة أرض (لإقامة إسرائيل عليها) في أوروبا أو الولايات المتحدة أو كندا أو ألاسكا.(....)

الغرب يقول إن الرئيس الإيراني يتفوه بالعديد من الأشياء الفظيعة وأنه غير متحضر ويُعربون عن إدانتهم لي.. إذا كانت حضارتكم تنطوي على العدوان ضدّ بلدان لا ذنب لها، وكذلك على كبت الأصوات المنادية بإرساء العدل وأيضا على توسيع رقعة الفقر من أجل تحقيق الرفاهية في بلدانهم فإنني أمقت هذا النوع من الحضارة.

وثيقة رقم ١٠٤:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ١٢٦/٦٠: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني(١٠٤)

الجلسة العامة ٦٣، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

[قرار اتخذته الجمعية العامة دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/60/L.36 و Add.1)]

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٩/٥٦ المؤرخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، وإلى القرارات السابقة بشأن المسألة.

وإذ تشير إلى التوقيع على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، في واشنطن العاصمة في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، من قبل حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني، والتوقيع على اتفاقات التنفيذ اللاحقة التي أبرمها الطرفان.

وإذ تشير كذلك إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل.

وإذ يساورها شديد القلق إزاء تدهور الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، ولا سيما الأطفال، في جميع أنحاء الأرض المحتلة الذي يشكل أزمة إنسانية متفاقمة.

وإذ تدرك الحاجة الملحة إلى تحسين الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة، وإدراكاً منها لصعوبة تحقيق التنمية في ظلّ الاحتلال، وأن السلام والاستقرار يوفران أفضل الظروف لتعزيزها.

وإذ تلاحظ ضخامة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الشعب الفلسطيني وقيادته،

وإذ تشدد على أهمية سلامة ورفاه جميع الأطفال في منطقة الشرق الأوسط برمتها،

وإذ تشعر ببالغ القلق إزاء التأثير السلبي الذي يخلفه العنف، بما في ذلك من الآثار الصحية والنفسية، على رفاه الأطفال في المنطقة حاضراً ومستقبلاً.

وإذ تدرك الضرورة الملحة لتقديم مساعدة دولية إلى الشعب الفلسطيني، مع مراعاة الأولويات الفلسطينية.

وإذ ترحب بنتائج مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط، المعقود في واشنطن العاصمة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وبإنشاء لجنة الاتصال المخصصة، وبالعمل الذي يضطلع به البنك الدولي بوصفه أمانتها، وبإنشاء الفريق الاستشاري، وبجميع اجتماعات المتابعة والآليات الدولية التي أنشئت من أجل تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

وإذ ترحب أيضاً بعمل لجنة الاتصال المشتركة، التي توفر محفلاً تناقش فيه مع السلطة الفلسطينية السياسة الاقتصادية والمسائل العملية المتصلة بالمساعدات المقدمة من الجهات المانحة.

وإذ تؤكد الأهمية المستمرة لعمل لجنة الاتصال المخصصة بالنسبة لتنسيق تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

وإذ تلاحظ الاجتماع المقبل الذي ستعقده لجنة الاتصال المخصصة لاستعراض حالة الاقتصاد الفلسطيني، والتقدم المحرز في وضع خطة متوسطة الأجل لتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

وإذ تؤكد الحاجة إلى مشاركة الأمم المتحدة مشاركة كاملة في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية وتقديم مساعدة واسعة النطاق إلى الشعب الفلسطيني، وإذ ترحب في هذا الصدد بالدعم المقدم إلى السلطة الفلسطينية من جانب فرقة العمل المعنية بالإصلاح الفلسطيني، التي أنشأتها اللجنة الرباعية في عام ٢٠٠٢.

وإذ تلاحظ في هذا الصدد المشاركة النشطة من منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومن الممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في أنشطة المبعوثين الخاصين للجنة الرباعية.

وإذ ترحب بتأييد مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، لخريطة الطريق المستندة إلى الأداء لإيجاد حلّ دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين، وإذ تؤكد الحاجة إلى تنفيذها والامتثال لأحكامها.

وإذ ترحب أيضاً بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومن أجزاء من شمال الضفة الغربية كخطوة نحو تنفيذ خريطة الطريق.

وقد نظرت في تقرير الأمين العام.

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء استمرار الأحداث المأساوية والعنيفة الأخيرة التي أسفرت عن وقوع الكثير من القتلى، والجرحى بمن فيهم الأطفال.

١. تحيط علماً بتقرير الأمين العام.

٢. تحيط علماً أيضاً بتقرير المبعوثة الشخصية للأمين العام للشؤون الإنسانية عن الأحوال والاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

٣. تعرب عن تقديرها للأمين العام لاستجابته السريعة وجهوده فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٤. تعرب عن تقديرها أيضاً للدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت، ولا تزال تقدم، المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٥. تؤكد أهمية الأعمال التي يضطلع بها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العامل [العام] لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، والخطوات المتخذة تحت رعاية الأمين العامل [العام] لكفالة إنشاء آلية منسقة لأنشطة الأمم المتحدة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة.

٦. تحثّ الدول الأعضاء، والمؤسسات المالية والدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية والأقاليمية على أن تقدم، بأقصى ما يمكن من السرعة والسخاء، مساعدات اقتصادية واجتماعية إلى الشعب الفلسطيني، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية وعن طريق المؤسسات الفلسطينية الرسمية.

٧. تهيب بالمؤسسات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تكثف مساعداتها لتلبية الاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني، وفقاً للأولويات الفلسطينية التي تحددها السلطة الفلسطينية.

٨. تهيب بالمجتمع الدولي تقديم المساعدة الخدمات الملحة سعياً إلى تخفيف الأزمة الإنسانية الشديدة التي يواجهها الأطفال الفلسطينيون وأسرهم وللمساعدة في إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية ذات الصلة.

٩. تحثّ الدول الأعضاء على فتح أسواقها أمام صادرات المنتجات الفلسطينية بأفضل الشروط، بما يتفق مع القواعد التجارية المناسبة، وتنفيذ اتفاقات التجارة والتعاون القائمة تنفيذاً كاملاً.

١٠. تهيب بالجهات المانحة الدولية التعجيل بإيصال المساعدات التي تعهدت بتقديمها إلى الشعب الفلسطيني لتلبية احتياجاته الملحة.

١١. تؤكد في هذا السياق أهمية كفالة حرية مرور المعونة إلى الشعب الفلسطيني وحرية حركة الأشخاص والسلع.

١٢. ترحب بالاتفاق المتعلق بالتنقل وإمكانية الوصول الذي أبرم مؤخراً بين الطرفين وما أعقبه من فتح معبر رفح الحدودي في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، وتؤكد ضرورة كفالة التنفيذ الكامل للالتزامات التي تمّ التعهد بها في الاتفاق وفقاً للجدول الزمني المحدد فيه.

١٣. تؤكد ضرورة أن تعمل جميع الأطراف المعنية معاً من أجل إيجاد تسوية عاجلة للمسائل المعلقة المتصلة بفضّ الاشتباك، وترحب في هذا الصدد بالعمل الذي يضطلع به مبعوث اللجنة الرباعية الخاص المعني بفضّ الاشتباك.

١٤. تحثّ الجهات المانحة الدولية ووكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات غير الحكومية على أن تقدم بأسرع ما يمكن مساعدة اقتصادية وإنسانية عاجلة إلى الشعب الفلسطيني للتصدي لأثر الأزمة الحالية.

١٥. تؤكد ضرورة تنفيذ بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية المؤرخ ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٩٤ والوارد في المرفق الخامس للاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة والموقع في واشنطن العاصمة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ولا سيما فيما يتعلق بالإفراج الكامل والفوري عن إيرادات الضرائب غير المباشرة المستحقة للفلسطينيين، وترحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد.

١٦. تقترح أن تعقد في عام ٢٠٠٦ حلقة دراسية تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

١٧. تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يتضمن:

أ – تقييماً للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني فعلياً.

ب – تقييماً للاحتياجات التي لم تلبَّ بعد، والمقترحات المحددة لتلبيتها على نحو فعال.

١٨. تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند الفرعي المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني".

وثيقة رقم ١٠٥:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ٦٠/١٤٦: حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير(١٠٥)

الجلسة العامة ٦٤، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

[قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير اللجنة الثالثة (60/A/508، Corr.1)]

إن الجمعية العامة،

إدراكاً منها أن تنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، تندرج ضمن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها المحددة في الميثاق.

وإذ تشير، في هذا الصدد، إلى قرارها ٢٦٢٥ (د-٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠ والمعنون "إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية وبالتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة".

وإذ تضع في اعتبارها العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣.

وإذ تشير [إلى] الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

وإذ تشير كذلك إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإذ تلاحظ بوجه خاص ردّ المحكمة، بما في ذلك ما يتعلق بحقّ الشعوب في تقرير المصير الذي هو حقّ لجميع الناس.

وإذ تشير إلى الاستنتاج الذي انتهت إليه المحكمة، في فتواها المؤرخة ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤، أن تشييّد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، إلى جانب التدابير المتخذة سابقاً، يعوق بشدة حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وإذ ترى أن الحاجة ملحة لاستئناف المفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط على أساساها المتفق عليه، وللإسراع بتحقيق تسوية نهائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وإذ تشير إلى قرارها ٥٩/ ١٧٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

وإذ تؤكد حقّ جميع الدول في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

١. تؤكد من جديد حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحقّ في أن تكون له دولته المستقلة، فلسطين.

٢. تحثّ جميع الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير في أقرب وقت.

وثيقة رقم ١٠٦:

مقابلة خالد مشعل مع صحيفة الحياة اللندنية(١٠٦) [مقتطفات]

طهران، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

(....)

الحياة: في كلامك إن إسرائيل ما تزال تحتل جزءاً من الأراضي الفلسطينية، وإنها انسحبت من غزة شكلاً. ألا يتضمن هذا الكلام اعترافاً بكيان إسرائيلي على جزء من الأراضي الفلسطينية؟

مشعل: هي خرجت من غزة، لكن بقي لها تأثير وتتحكم في معبر رفح والمياه الإقليمية والأجواء. القول إن إسرائيل ما تزال تحتلّ غالبية الأرض الفلسطينية لا يعني اعترافاً بها. أنا أتكلم عن واقع وجود دولة ظالمة ومحتلة ومعتدية لا أعطيها مشروعية، والقصة ليست بلفظ دولة أو كيان. سمها ما شئت. العبرة هي في أن تعترف بشرعيتها أو لا تعترف، وهل تفرط بحقوقك أم لا، وهل تعتبر أن تقادم الزمن يعطي إسرائيل صفة المشروعية أو تعتبرها دولة محتلة لا شرعية، ولا بدّ أن ترحل عن أرضنا؟

ثوابتنا واضحة: لا اعتراف بشرعية الكيان الصهيوني على أرضنا، ولا تنازل عن أي جزء من حقنا وأرضنا. ومن ثوابتنا التمسك بخيار المقاومة باعتباره الطريق الاستراتيجي لتحرير فلسطين واستعادة الحقوق، وهذا النضال هو جزء من الأمة وذو عمق عربي وإسلامي، بخاصة أن معركتنا مع المشروع الصهيوني هي معركة مع المشروع المعادي للأمة.

الحياة: التسوية التي دخل فيها أبو عمار أنتجت أوسلو، وعلى رغم معارضتكم لها دخلتم في نتائجها. هل تغير موقف الفصائل الإسلامية من هذه المرحلة؟

مشعل: حماس وكثير من قوى المقاومة أعلنت مبكراً موقفها الرافض لأوسلو. الواقع هو الذي تغير، إذ كانت أوسلو إطاراً يحتكم إليه أصحابه وأطراف اللعبة وباتت اليوم خلف ظهورنا، ولم تعد هي المرجعية. لكن هياكلها السياسية بقيت، ومن يستعمل هذا الهيكل لتجارة مشروعة يختلف عمن يستعمله لتجارة غير مشروعة. لا مشكلة لدينا في أننا دخلنا في نتائج أوسلو، المشكلة هي هل نحتكم إلى أوسلو، وهل دخولنا في المجلس التشريعي يفرض علينا اعترافاً بإسرائيل أو أن نسلم بأي تنازل عن حقنا الفلسطيني أو التزامات سياسية أو أمنية ما؟

لا نرى ذلك، خصوصاً أن أوسلو انتهى كجوهر وكمشروع، فيما بقيت معالمه مجرد هيكل كأمر واقع ولا مشكلة لدينا في ذلك أو في أن نجعل جوهره مشروعاً وطنياً، خصوصاً بعد خمس سنوات على الانتفاضة.

الشعب الفلسطيني يحتكم إلى الرؤية التي أنتجتها هذه الانتفاضة بالتخلص من الاحتلال والمطالبة

بالدولة والسيادة وعودة القدس وحقّ العودة ورفض الاستيطان. والسلطة تتحدث عن هذه العناوين والمقاومة كذلك، بغضّ النظر عن حيثيات كل طرف، وبالتالي نحن أمام مرحلة جديدة تدخلها حماس من دون حرج، بخاصة أن السنوات العشر الماضية أفرزت نتائج سلبية في الفساد وتراجع النهج الديمقراطي وتعزيز الفردية والفوضى وغياب الإصلاحات الحقيقية والابتعاد عن هموم الإنسان الفلسطيني، ونحن نريد عبر هذه المشاركة أن نقترب من هذه الفلسفة وتعزيز الديمقراطية والشراكة بين القوى الفلسطينية كافة، بعيداً عن التفرد لأن ذلك شرط موضوعي لمواصلة المقاومة. تحصين الجبهة الداخلية شرط موضوعي لا يمكن التخلي عنه ولا يمكن أن تتحقق معركة المقاومة ضدّ الاحتلال من دونه، وإلا سنرهق شعبنا.

الحياة: السلطة تشرف على الانتخابات، والمجلس التشريعي جزء من مؤسسات السلطة، فهل يعني دخوله اعترافاً بدولة فلسطينية في القطاع والضفة؟

مشعل: السلطة أمرٌ واقع، ونختلف مع إخواننا في السلطة في أمور ونتعاون في أخرى. لكن تناقضنا الأساس يبقى مع الاحتلال الإسرائيلي. ما يجري على الأرض لا يمثل دولة لأنها بلا سيادة فيما الاحتلال لا يزال قائماً، وبجهودنا ومقاومتنا وتوحد شعبنا خلف حقوقه نحرر أرضنا ونمتلك السيادة عليها، وغزة أول الغيث، وعندما نحرر غزة والضفة سنقيم عليهما دولة وسلطة بسيادة حقيقية من دون ارتهان لمطالب إسرائيلية أمنية أو سياسية أو استجابة لضغوط خارجية. العبرة في هذه الدولة على أي مساحة كانت هي في أن تملك السيادة الحقيقية على الأرض التي تقوم عليها وأن تكون حرة، وتأكيد أن ذلك ليس نهاية المطاف وليس سقف المطلب الفلسطيني، بل خطوة على الطريق.

الحياة: هل تعني مشاركتكم في الانتخابات التشريعية دخولاً فعلياً في الحياة السياسية الفلسطينية اليومية؟

مشعل: حماس لم تكن وليست بعيدة عن الحياة السياسية الفلسطينية، لكنها اليوم تدخلها عبر بوابات ومنابر جديدة. طبعاً القضية ضخمة وأعلنا صراحة أننا شركاء في الدم وفي القرار، والقضية الفلسطينية أكبر من أيّ فصيل بمفرده. واجبنا وحقنا أن نكون شركاء في القرار والمسؤولية وفي تحمل أعباء المقاومة وأعباء إنجاز حقوقنا الفلسطينية، وبالتالي تتقدم حماس خطوة خطوة في ميدان العمل السياسي والتعاون مع القوى الفلسطينية الأخرى من أجل مصلحة الشعب الفلسطيني. وهذا ينطبق على الضفة والقطاع وكذلك على الخارج، فحماس معنية بالشتات الفلسطيني وحقّ العودة، وجهودنا هي إيجاد المرجعية الوطنية الفلسطينية الجامعة، واتفقنا أن تكون منظمة التحرير بعد إعادة بنائها وتطويرها على أسس وطنية جديدة، وهذا لا يتعارض مع نهج المقاومة، فلكل ميدانه.

الحياة: إذا دخلتم في المجلس التشريعي وتطورت الأمور إلى ضرورة الجلوس مع الجانب الإسرائيلي

أو الدخول في تسوية جديدة على غرار أوسلو، هل أنتم على استعداد لذلك؟

مشعل: أولاً قرارنا هو دخول التشريعي فقط من دون خطوة لاحقة. نحن بالتأكيد سنتعاون مع كل الفصائل الفلسطينية داخل المجلس في ما يحقق مصالح الشعب الفلسطيني، لكن القضايا المتعلقة بالموقف السياسي المركزي للقضية وإدارة الصراع غير مرتبطة بالتشريعي. إدارة القرار الفلسطيني والبرنامج السياسي وإدارة المعركة مع الإسرائيلي تحتاج إلى حوار ولقاءات وتوافق فلسطيني، ونحن ندعو إلى بلورة إستراتيجية مشتركة وبرنامج سياسي مشترك وإدارة مشتركة للصراع مع العدو بالاستناد إلى ثوابت القضية وحقوق الشعب وإلى شراكة حقيقية بين كل القوى. (....)

حماس تحاول اليوم المزج بين السياسة والمقاومة، وبين الصلابة مع الثوابت والمرونة مع المتغيرات، وتحاول أن ترسخ نهجاً صلباً ولكنه واقعي يناسب الحال.

الحياة: ما هو موقفكم من منظمة التحرير الفلسطينية كإطار سياسي جامع وما هي الشروط التي وضعتموها للدخول في المنظمة؟

مشعل: المنظمة لها تاريخ طويل، فيه محطات مشرقة وفيه ثغرات وأخطاء، لكنها تبقى إطاراً يصلح أن يكون جامعاً لكل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وكل القوى الفلسطينية، إلا أنه في حاجة إلى إعادة بناء على أسس سياسية وتنظيمية جديدة تزيل ما علق بها من سلبيات. نحن نجري حوارات بين مختلف الفصائل، لكن، ويا للأسف، لا تزال الخطوات بطيئة حول الأسس السياسية والتنظيمية لهذا البيت، وبعد أن نتوافق على ذلك ندخل (حماس والجهاد) إلى المنظمة لتصبح المرجع العام الوطني للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية في الداخل والخارج. (....)

وثيقة رقم ١٠٧:

تصريح صحفي لحركة حماس تطالب فيه بالتحقيق في قضية الدعم الأمريكي لبعض منافسي حماس في الانتخابات التشريعية[١٠٧]

٢١ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٥

اطّلعت حركة حماس على الرسالة الموجهة من الوكالة الأميركية للتنمية (USAID) إلى أحد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، جواباً على طلبه بتمويل الحملات الانتخابية له ولعدد من زملائه، حيث أبدت الوكالة استعداداً لتقديم الدعم اللازم، مؤكدة على شرطها بالتمسك بالموقف ضدّ حركة حماس ومواجهتها، طالبة تزويدها "بثلاثين رقم حساب بنكي في أحد البنوك الإسرائيلية لسهولة التحويل والسرعة في العمل، وبأسماء من يرغبون بدعمهم في الانتخابات الداخلية ليتأهلوا لانتخابات

المجلس التشريعي القادم" وفقاً لما جاء في نصّ الرسالة.
إن حركة حماس إذ ترى في هذه الوثيقة (الموقعة من مدير وكالة التنمية الأميركية أندرو ناتسوس) دليلاً جديداً على التدخل الأميركي والغربي السافر في الشؤون الداخلية الفلسطينية، وتعبيراً عن التحريض ضدّ حركة حماس عبر الطلب بمواجهتها، فإنها تطالب الهيئات الفلسطينية الرسمية (المجلس التشريعي، مجلس الوزراء) والإخوة أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، بإجراء تحقيق في هذه القضية، التي لا تستهدف حركة حماس فحسب، بل تطال حركة فتح، من خلال إشارة الرسالة إلى التدخل في انتخاباتها الداخلية التمهيدية.
إن السكوت على هذه المحاولات المكشوفة لاختراق الساحة الفلسطينية عبر المال السياسي، يعني فتح الباب أمام اختراق شامل للساحة الفلسطينية، وإثارة الفتنة وزرع بذور الشقاق بين أبناء شعبنا الفلسطيني وقواه المجاهدة.

وثيقة رقم ١٠٨:

مقابلة نبيل شعث مع صحيفة عكاظ السعودية حول وضع حركة فتح قبل الانتخابات التشريعية(١٠٨)

٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

عكاظ: ما الذي يجري داخل حركة فتح وهل الصراع الحالي هو بين الحرس القديم والحرس الجديد؟

شعث: دعني أوضح بداية أن الصراع بين القديم والجديد يُربط عادة بصراع الأفكار والسياسات، والصراع الآن بين القديم والجديد هو صراع حول الكراسي وهذه مشكلة إدارية. ولكن لا اعتقد أن هناك اختلافات فكرية أو عقائدية بين الجيلين، نعم هناك من يريدون أو يتصورون أن لهم الحظّ والفرص الأقوى لكي يقودوا الحركة، ومن المؤكد ومن المفترض أن يحمل الجيل الجديد الراية في المعركة القادمة، وأنا أرى شخصياً أن قدوم الجيل الجديد يجب ألا يكون سبباً في الانشقاق.
هذه هي حركة التاريخ ويجب ألا نواجه التاريخ.. وفي المحصلة النهائية أشك أن يحدث الانشقاق داخل فتح بمعناه الحقيقي. هناك اختلافات وتباينات في وجهات النظر. هناك صراع على الكراسي. ولكن الجميع يعرف أن فتح مرت بمراحل عديدة وعقبات متنوعة، وحصلت خلافات على موضوعات مختلفة، ولكن في النهاية تمكنت فتح من تجاوز هذه الخلافات، وأولئك الذين انشقوا عن فتح ذهبوا أدراج الرياح.
عكاظ: هل تعتقدون أن فتح تمرّ حالياً بأزمة داخلية حقيقية؟

شعث: فتح تمرّ بمرحلة صعبة وبفترة تنازع على القيادة وهذا له أكثر من سبب وأسبابه ليست طارئة، وإنما أؤكد أن فتح تستطيع تجاوز العقبات الحالية.

عكاظ: ولكن ألا تعتقدون أن ما يجري حالياً من تجاذبات داخل فتح قد يستفيد منها الآخرون الذين يصرون على وجوب عقد الانتخابات التشريعية في موعدها؟

شعث: أنا اعتقد أن ما يجري داخل فتح يجب أن لا يجعلنا نؤجل الانتخابات والانتقال الديمقراطي؛ لأنه لا بديل عن الانتقال الديمقراطي.

عكاظ: هل تفكر فتح جدياً في تأجيل الانتخابات التشريعية؟

شعث: قد يكون هذا من مصلحة فتح، ولكن اعتقد أن حركة فتح لن تفكر في المصلحة ذات النظرة الضيقة، وستفكر في مصلحة الوطن بأكمله. المصلحة هي أن تتحدى إسرائيل وستجري الانتخابات ويعطى المقدسيون الفرص [الفرصة] للمشاركة في الانتخابات وسيستمر العمل لتحقيق تطلعات الفلسطينيين.

عكاظ: بدأ الحديث مجدداً عن الخلافات بين أبو مازن وأبو علاء ما هي الحقيقة خاصة أن أبو علاء انسحب من ترشيحه للانتخابات، ويريد تشكيل حزب باسم ياسر عرفات؟

شعث: في الواقع كل ما يتمّ نشره مجرد شائعات، أبو علاء ضغط عليه لكي يرشح نفسه في قائمة فتح، وهو لم يكن لديه اعتراض على ذلك ولكن عندما تعقدت الأمور بإصدار لائحة موازية شعر بأن سحبه للترشيح قد يساهم في تسهيل الأمور، ولهذا هو انسحب من القائمة لكي يساعد على تخفيف الأزمة.

عكاظ: هل بالفعل تمّ دمج اللائحتين؟

شعث: نحن قاب قوسين أو أدنى من دمج اللائحتين.

عكاظ: ما هي رؤيتكم لحلّ الأزمة، وهل يرى عقلاء فتح ضرورة احتوائها للحفاظ على تاريخ الحركة وفضلها؟

شعث: نعم هناك شعور حقيقي من عقلاء فتح بضرورة إنهاء هذه الخلافات من الغالبية العظمى.

عكاظ: ذكرت الاستخبارات الإسرائيلية أن أبو مازن يفكر في الاستقالة هل هذا صحيح؟

شعث: إطلاقاً، هذا غير صحيح. إن الإسرائيليين يحاولون كعادتهم تسميم الأجواء.

عكاظ: هناك معلومات حول زيارة مرتقبة للرئيس الفلسطيني للمملكة اليوم أو غداً، ما أهداف هذه الزيارة؟

في الواقع الزيارة كانت مبرمجة، ولكن تمّ تأجيلها إلى موعد قادم، نظراً لتطورات الأوضاع في الداخل.

وثيقة رقم ١٠٩:

رسالة من منظمة هيومان رايتس ووتش إلى الرئيس جورج بوش حول توسيع المستوطنات في الضفة الغربية(١٠٩)

٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

السيد الرئيس جورج بوش:

نكتب إليكم بشأن التصريحات الإسرائيلية المتعددة حول خططها لمواصلة توسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو أمر يتعارض مباشرةً مع القانون الدولي ومع الالتزامات الإسرائيلية بموجب خارطة الطريق.

لقد كررتم مؤخراً تأكيدكم على وجوب أن توقف إسرائيل توسيع المستوطنات، عندما أعلنتم وفي أعقاب لقائكم مع الرئيس الفلسطيني عباس في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥: "يجب على إسرائيل عدم القيام بأي نشاط يتعارض مع التزاماتها بموجب خارطة الطريق أو يضرّ بمفاوضات الوضع النهائي لغزة والضفة الغربية والقدس. ويعني هذا أن على إسرائيل إزالة نقاط الاستيطان غير الشرعية والتوقف عن توسيع المستوطنات". لقد تصرفت إسرائيل بما يناقض هذه الالتزامات إذ عجلت في بناء المستوطنات أثناء عام ٢٠٠٥. وطبقاً لمكتب الإحصاء الإسرائيلي، فقد شهد النصف الأول من عام ٢٠٠٥ زيادةً في مشاريع توسيع المستوطنات بمعدل ٢٨٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠٠٤. وتطرح إسرائيل الآن توسيعاً إضافياً لمستوطناتها في الضفة الغربية في العام القادم. ونناشدكم استخدام نفوذ الولايات المتحدة الدبلوماسي والمالي لوقف هذا التوجه في عام ٢٠٠٦.

في ٢٦ ديسمبر/كانون الأول، أعلن وزير الإسكان الإسرائيلي عن استدراج عروض لبناء ٢٢٨ وحدة سكنية في مستوطنتي بيتار إيليت وإيفرات بالضفة الغربية؛ وفي ١٩ كانون الأول/ ديسمبر، أعلنت وزارة الإسكان عن استدراج عروض لبناء ١٣٧ وحدة سكنية جديدة في مستوطنتي آرييل وكارني شومرون بالضفة الغربية؛ وفي ١٤ كانون الأول/ ديسمبر، وافق وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز على بناء قرابة ٣٠٠ بيت جديد في مستوطنات معالي أدوميم وبراشا ونوكديم في الضفة الغربية. وتمثل مستوطنة معالي أدوميم إحدى أكبر مستوطنات الضفة الغربية وأسرعها نمواً إذ تضمّ حوالي ٣٠ ألفاً من السكان. وتقع هذه المستوطنة إلى الشرق من القدس متاخمةً لمنطقة "E-١" المعروفة على نطاق واسع، وهي الفسحة الأخيرة الباقية لتوسع سكن الفلسطينيين حول القدس الشرقية التي صارت مطوقةً بالمستوطنات. وقد أوضحت الحكومة الإسرائيلية أيضاً أنها تخطط، رغم معارضة الولايات المتحدة، لبناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية في منطقة "E-١"، وجعل معالي أدوميم و"E-١" على الجانب الغربي ("الجانب الإسرائيلي") من الحاجز الإسمنتي والمعدني الذي

تبنيه إسرائيل ويقع معظمه داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة (وهو ما يطلق عليه "الجدار" أينما ورد في السياق). إن من شأن هذه الأعمال شطر الضفة الغربية إلى قسمين من الناحية الفعلية، فهي تقطع طرق العبور الفلسطينية المحدودة أصلاً بين شمال الضفة الغربية وجنوبها. فضلاً عن ذلك، سيجعل الجدار الذي يضم "E-١" ومعالي أدوميم وصول الفلسطينيين من باقي أنحاء الضفة إلى القدس، والتي تشكل مركز حياتهم الاقتصادية والدينية، أمراً متعذراً من الناحية الفعلية، إلا عبر عدد محدود من المعابر المزودة بنقاط تفتيش في الجدار، وهي المعابر التي لم تبنِ إسرائيل معظمها حتى الآن ولم تمول بناءها.

يشكل استمرار إسرائيل في النشاط الاستيطاني خرقاً للقانون الإنساني الدولي ولقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما أنه خرقٌ لالتزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق التي رعتها الولايات المتحدة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣. إن سياسة الحكومة الإسرائيلية في تشجيع وتمويل إنشاء وتوسيع المستوطنات اليهودية حصراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة تخرق مبدأين أساسيين من مبادئ القانون الإنساني الدولي: حظر نقل المدنيين من أراضي سلطة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة؛ وحظر إجراء تغييرات دائمة في الأراضي المحتلة لا تكون لمصلحة السكان الواقعين تحت الاحتلال. وتنصّ المادة ٤٩ (٦) من اتفاقية جنيف الرابعة بشكلٍ خاص على أنه "لا يحقّ لسلطة الاحتلال ... نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها". وقد وافقت إسرائيل بموجب خارطة الطريق على تجميد جميع النشاطات الاستيطانية، بما فيها "النمو الطبيعي"، وعلى إزالة جميع النقاط الاستيطانية المقامة منذ مارس/آذار ٢٠٠١.

ولا يجادل أحدٌ، عدا إسرائيل، في حقيقة أن سياستها الاستيطانية تخرق القانون الإنساني الدولي. لكن المجتمع الدولي، بما فيه الولايات المتحدة، يمتنع عن إلزام إسرائيل بمسؤولياتها وفق اتفاقية جنيف الرابعة بحيث تكفّ فوراً عن نشاطاتها الاستيطانية الحالية على أقل تقدير. وتزداد عدم شرعية النشاط الاستيطاني بفعل ما يشير إليه بناء الجدار ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة من نيةٍ إسرائيلية بضمّ المنطقة المعنية آخر الأمر. وتدعي إسرائيل أنها تبني الجدار لأسبابٍ أمنية، لكن توغل الجدار عميقاً داخل أراضي الضفة الغربية بحيث يجعل كبريات المستوطنات ضمن "الجانب الإسرائيلي" منه يوحي بعكس هذا الادعاء. وقد خلصت محكمة العدل الدولية في القرار الاستشاري الذي اتخذته في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، والذي يوافقها عليه كثيرٌ من المحللين القانونيين الدوليين وجميع المنظمات الرئيسية لحقوق الإنسان في العالم، إلى أن بناء إسرائيل الجدار ضمن حدود الضفة الغربية يتعارض مع القانون الإنساني الدولي ويعادل إلحاقاً غير شرعي للمستوطنات الواقعة على الجانب الإسرائيلي من الجدار.

لقد نشرت منظمة "السلام الآن" قائمةً بسبع مستوطنات تجري فيها أعمال بناء واسعة النطاق

(مئات الوحدات السكنية). وجميع هذه المستوطنات، عدا واحدة، واقعةٌ على الجانب الإسرائيلي من الجدار. وفي قائمةٍ مشابهة ضمت ١٧ مستوطنة تجري فيها أعمال بناء متوسطة النطاق (عشرات الوحدات)، كانت جميع المستوطنات المعنية، عدا ثلاثة، واقعةً على الجانب الإسرائيلي أيضاً. وفضلاً عن ذلك، فقد أصدرت منظمتان إسرائيليتان لحقوق الإنسان، هما بيتسيلم وبيمكوم، تقريراً في الآونة الأخيرة يبين بالوثائق حقيقة أن ٥٥ مستوطنة، تضمّ قرابة ٧٥٪ من عدد المستوطنين وتقع ١٢ منها في القدس الشرقية، تقع على الجانب الإسرائيلي من الجدار. ويوضح التقرير أن المسؤولين الإسرائيليين قد رسموا مساراً للجدار يبعد عدة آلافٍ من الأمتار عن الحدود الشرقية الحالية لهذه المستوطنات بحيث يسمح بمزيدٍ من التوسع. وقد خلصت المنظمتان إلى القول بأنه "وعلى النقيض من الصورة التي تقدمها الدولة، فقد لعبت خطط توسيع المستوطنات دوراً أساسياً في تخطيط مسار الجدار".

وقد سعت الحكومة الإسرائيلية مؤخراً إلى تبرير بنائها الجدار داخل الأراضي الفلسطينية، وخارج الخطّ الأخضر، استناداً إلى واجبها السيادي المتمثل في حماية المواطنين الإسرائيليين رغم وجودهم في المستوطنات. لكن إسرائيل تستطيع أيضاً حماية هؤلاء المواطنين عن طريق تفكيك المستوطنات وإعادة سكانها إلى داخل الحدود القانونية للدولة. إن من شأن هذا الإجراء أن يفي بواجب إسرائيل في حماية مواطنيها دون إخلالٍ بواجبها المتمثل في احترام القانون الدولي والالتزام به، ومن شأنه أيضاً وضع حدٍّ للأضرار الاقتصادية والإنسانية التي يلحقها بناء الجدار بالسكان الفلسطينيين.

وتصرح الحكومة الإسرائيلية نفسها الآن بأن الجدار لا يبنى لغاياتٍ أمنيةٍ فقط، بل لتأييد مطالبتها بمناطق من الأراضي الفلسطينية المحتلة أيضاً. ففي ١ ديسمبر/كانون الأول، أوردت التقارير الإخبارية تصريحات لوزير العدل الإسرائيلي تزيبي[تسيبي] ليفني مفادها أن حدود إسرائيل في المستقبل ستنطبق على مسار الجدار تقريباً. وقد كان هذا التصريح الصادر عن مسؤول إسرائيلي أول ربط صريح بين مسار الجدار وبين أهداف إسرائيل السياسية، وليس الأمنية.

إننا ندعوكم إلى اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء الدعم الأمريكي للسياسات الإسرائيلية غير الشرعية. فطبقاً لاستطلاعٍ يستند إلى الموازنة الحكومية أجرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية، فإن إسرائيل تنفق حوالي ٢,٥ مليارٍ شاقل سنوياً (٥٥٠ مليون دولار) على النواحي غير العسكرية المتعلقة بتوسيع المستوطنات وخدمتها. كما اقترح الكنيست أن تنفق إسرائيل ما مجموعه ٤,٣ مليار دولار على بناء الجدار الذي يقع ٨٠٪ من مساره داخل الضفة الغربية المحتلة. (لم تعلن إسرائيل عن توزع تكاليف بناء الجدار على أجزائه المارة بالضفة الغربية أو الخطّ الأخضر أو داخل إسرائيل).

وتؤكد التجربة الأخيرة في الاتفاق الخاص بمعبر رفح الحدودي أن إسرائيل تنصاع لما تريده

الولايات المتحدة عندما تصمم الأخيرة على تغيير أي سلوك إسرائيلي مثير للجدل. وحتى تتفادى الولايات المتحدة المشاركة المالية في سياساتٍ تعارضها حكومتها ويحظرها القانون الدولي، فإننا ندعوكم وغيركم من كبار مسؤولي الحكومة إلى: أولاً، التصريح بما لا يقبل اللبس أن الولايات المتحدة لن تتسامح إزاء أي توسيع للمستوطنات في المستقبل؛ ثانياً، الإعلان بأن الإدارة تعتزم أن تقتطع من مبلغ المساعدة المالية الأمريكية لإسرائيل (والتي تقارب ٢,٥٨ مليار دولار للسنة المالية ٢٠٠٥) كميةً تعادل الإنفاق الإسرائيلي على الاستيطان، وعلى بناء وصيانة أجزاء الجدار الواقعة داخل الضفة الغربية.

بكل احترام

سارة ليا وتسون

المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هيومن رايتس ووتش

وثيقة رقم ١١٠:

تصريح صحفي لحركة حماس ترفض فيه بيان الرباعية بشأن الانتخابات التشريعية[١١٠]

٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

إن البيان الصادر عن اللجنة الرباعية يشير بشكل واضح أن هذه اللجنة باتت مساحة للتعبير عن الإرادة والمواقف الأميركية، أمام صمت مستغرب لأعضاء اللجنة الآخرين. إننا نعتبر البيان الصادر عن اللجنة بياناً أميركياً بامتياز، وهو يثير علامات استفهام وتساؤل عن دور هذه اللجنة طالما أن إرادتها مسلوبة ومواقفها مجيّرة مسبقاً لمصلحة مواقف الولايات الأميركية الداعمة للكيان الصهيوني.

إننا في حركة حماس إذ ندين صدور هذا الموقف عن اللجنة، فإننا نستغرب في المقابل صمتها عن إدانة الاعتداءات الصهيونية المتواصلة يومياً على أرضنا وضدّ شعبنا، والتي كان آخرها ما تعرض له شمال قطاع غزة أمس من قصف صهيوني مدفعي عنيف لإخلائه من السكان من أجل فرض المنطقة العازلة التي أعلن الكيان الصهيوني عزمه على إنشائها.

إننا في حركة حماس نؤكد على رفضنا المطلق للتدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية، وندعو السلطة الفلسطينية وفصائل وقوى شعبنا إلى رفضه، وندعو كل من يحاول التدخل في شؤوننا الداخلية إلى الكفّ عن مثل هذا السلوك الذي يرفضه كل فلسطيني مخلص لقضيته ووطنه.

وثيقة رقم ١١١:

مقابلة خالد البطش أحد قادة الجهاد الإسلامي في فلسطين مع صحيفة الوطن القطرية(١١١)
[مقتطفات]

٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

الوطن: بداية، مع قرب انتهاء ميقات التهدئة المعلنة منذ مارس الماضي، هل هناك اتصالات جارية معكم لتمديدها أو تجديدها؟

البطش: الحقيقة، لا توجد اتصالات رسمية بيننا وبين السلطة والجانب المصري حول تجديد التهدئة، لكن موضوع التهدئة مطروح بيننا وبين عدد من الفصائل من حيث الدراسة ومن حيث الموقف المشترك، أو كيفية التوصل إلى رؤية موحدة لكي يتمّ الإعلان عنها في نهاية فترة التهدئة.(...)

الوطن: برأيك، هل حققت التهدئة المنقضية – تقريباً– أهدافها التي أعلنت من أجلها؟

البطش: التهدئة فيما يتعلق بالجانب الصهيوني لم تحقق أهدافها التي أعلنت من أجلها، فالعدو الصهيوني أولاً لم يلتزم بالشروط، بمعنى أنه لم يطلق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، ونحن في الجهاد الإسلامي لم يطلق لنا العدو سراح أسير واحد ، ثانياً العدو الصهيوني لم يوقف عدوانه على الشعب الفلسطيني، وواصل بناء جدار الفصل العنصري، وواصل أيضا التهام وتهويد مدينة القدس، وعلى صعيد التبادلية هو (الاحتلال) لم يلتزم، بل على العكس هو الذي بدأ باغتيال أبناء سرايا القدس والجهاد الإسلامي، وهو الذي تحدث بوضوح أن الجهاد الإسلامي خارج التهدئة، بمعنى آخر أن هناك ١٨٢ شهيداً فلسطينياً منذ مارس الماضي، من بينهم أكثر من ثلاثين حالة اغتيال، الجهاد الإسلامي وحده أكثر من ٢٣ حالة فقط، والآن قد تصل إلى أربعين حالة بآخر موجة من الاغتيالات.

الحقيقة إن أهداف التهدئة لم تتحقق بعد، ولن تتحقق، لأن العدو الصهيوني استنفد ما أراده منها، فقد خرج من غزة بهدوء وبأقل خسائر، واستطاع أن ينفذ شارون خطة الفصل أحادي الجانب من قطاع غزة، وعندما حقق ما يريد بدأ من جديد يقتل أبناء الشعب الفلسطيني، وبالتالي نحن في الجهاد الإسلامي نعتقد أن التهدئة لم تحقق أهدافها فلسطينياً، بل المستفيد الأكبر منها هو العدو الصهيوني.

الوطن: هل تعتقد أن اتفاق القاهرة عمّق روح العمل الفلسطيني المشترك؟

البطش: مهما كانت نتائج التهدئة سلباً أو إيجاباً، إلا أنه على الصعيد الداخلي نعم، أصبحت هناك رؤية جديدة للعمل المشترك، وأصبحت هناك أرضية للعمل المشترك والموحد، وهذا ما سنبني عليه في الأشهر القادمة أيضا مواقف سياسية مشتركة بين قوى المقاومة والسلطة من جهة أخرى.

وبالتالي نعم، اتفاق القاهرة مهما كانت نتائجه قليلة الإيجابية إلا أنه على الصعيد الداخلي هناك تعميق للحوار المشترك وهناك رؤىً مشتركة، وأعتقد أنه سيكون كنواة لاتفاق داخلي ربما لبعض الأمور فيما يتعلق بالوضع الداخلي، فربما يصبح اتفاق القاهرة نواة ومسودة أفكار ومفاهيم قد يتمّ مواصلتها لاحقاً بيننا وبين السلطة وبيننا وبين قوى المقاومة.

الوطن: هل تنتظرون دعوة لاستئناف الحوار في العاصمة المصرية القاهرة؟

البطش: نحن غير متلهفين على حوار القاهرة، فقد أصبح لدينا في الجهاد الإسلامي قناعة بأنه لا فائدة من أي حوار في القاهرة أو في غير القاهرة من أجل التهدئة، لأن التهدئة في الحقيقية ليست تهدئة داخلية، وليس لأحد أن يلزمنا بما يفهم هو عندما يقول إن التهدئة ورقة داخلية، كما قال شارون إن التهدئة ورقة داخلية بين الفلسطينيين، هذا فهم خاطئ من قبل شارون، ومن قبل بعض المسؤولين الفلسطينيين، وبالتالي على أرضية أنها (أي التهدئة) ورقة داخلية لا نرى أهمية أصلاً لدعوة أطراف الحوار للحوار– أقصد فيما يتعلق بلقاءات خارجية على أساس التهدئة، ربما نرحب بأي لقاء على أساس ترتيب وضعنا الداخلي وليس على أساس تجديد الهدنة مع العدو الصهيوني.(....)

الوطن: هل انتهاء أجل التهدئة يعني استئناف المقاومة بشكل تلقائي؟

البطش: نحن في الجهاد الإسلامي لم نوقف المقاومة بالمناسبة، ولم توقف سرايا القدس الذراع العسكرية للحركة عمليات المقاومة والردّ على الاحتلال، وبالتالي المسألة بالنسبة لنا ليست جديدة، فيما يتعلق بالفصائل التي التزمت التزاماً حديدياً بالتهدئة، هذا يعود لها، أما نحن فقلنا منذ أول يوم، نفهم أن التهدئة متبادلة وأن الخروقات يجب أن تتوقف من قبل العدو حتى لا تبادر المقاومة والجهاد بشنّ عمليات مقاومة، هذا الأمر لم يلتزم به العدو الصهيوني، حيث قام باغتيالات وردت عليه سرايا القدس بأكثر من عملية، وبالتالي بالنسبة للجهاد الإسلامي المسألة مفرغ منها ومنتهية، هي تواصل مقاومتها ردّ [رداً] على خروقات العدو.

واعتقد أن نجاح صواريخ القدس، صواريخ الجهاد الإسلامي الأخيرة عندما وصلت المجدل، ودكت قاعدة العدو هناك، مثلت استمراراً للمقاومة، المطلوب ممن يريد تهدئة جديدة أن يجيبنا، هل سيلتزم العدو بالتهدئة؟، هل سيطلق سراح الأسرى والمعتقلين ؟، هل سيوقف بناء جدار الفصل العنصري ؟، هل سينسحب من غزة والضفة تماماً ؟، هذه مسائل مطروحة على العدو، نسأل ونطلب من العالم أن يجيبنا عنها وأن يضع لها أجوبة مسبقة قبل أن يناقشنا أحد في مسألة التهدئة مع العدو.

الوطن: ما هو موقفكم من القرار الإسرائيلي بإقامة منطقة عازلة شمال قطاع غزة؟

البطش: نحن نعتقد أن قرار العدو الصهيوني بإنشاء منطقة عازلة في شمال قطاع غزة، هو قرار تكرار للموقف السابق، وهو محاولة لإحياء تجربة فاشلة في جنوب لبنان، لكنا نقول إن هذه المنطقة العازلة عملياً هي موجودة بفعل وجود طائرات، لكن هذا لن يمنع المقاومة من توجيه ضربات للعدو،

بل ربما يقرب أهداف إسرائيلية أكثر على المقاومة، وهذا لن يقف حائلاً دون صواريخ الجهاد وحماس وفتح لتصل إلى أهدافها في المجدل أو في اشدروت.

لكن نقول إن أي محاولة من طرف إسرائيل لإعادة احتلال أو التأكيد أو الإعلان سياسياً عن منطقة معزولة أو عازلة، هذا يعني عودة مباشرة للاحتلال في شمال قطاع غزة، وهذا يتطلب إدانة دولية وتدخلاً دولياً وعربياً وإسلامياً لدعم المقاومة، ويتطلب منا وحدة موقف فصائلي حتى نقنع هذا العدو من جديد عبر استمرار المقاومة لكي يرحل عن هذه المنطقة وأن يتركها، وأنه إذا أراد أن يُبقي المجدل آمنة وبعيدة عن مرمى صواريخ المقاومة، عليه أن يتوقف عن مهاجمة قطاع غزة، ففي حال التوقف عن مهاجمة القطاع فقط ربما تسلم هذه المناطق.

الوطن: تزعم الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أن سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي قامت بتطوير الصواريخ التي تستخدمها في قصف الأهداف الإسرائيلية، فهل تؤكدون ذلك؟

البطش: أنا متحدث باسم الحركة، ولست متحدثاً باسم سرايا القدس، لكن وفقاً لما نرى ونشاهد كملاحظين ومراقبين ومحليين أيضا، نرى أن صواريخ الجهاد الإسلامي بالتأكيد طرأ عليها تحسن ملموس، وأصبحت متطورة إلى حدٍّ أصبح يرعب العدو، لأن وصولها إلى المناطق الصناعية في جنوب المجدل وتحقيق إصابات مباشرة يؤكد دقة ضرباتها وقدرتها على الوصول، وهذا إنجاز تاريخي لحركة الجهاد الإسلامي وللشعب الفلسطيني.

واعتقد أنه من يريد أن يوقف عدوان العدو على غزة، فقط عليه أن يضمن وصول صواريخ الجهاد وحماس وفتح إلى جنوب المجدل، فعندما يتأكد الصهاينة أن صواريخ المقاومة قادرة على ضرب المجدل عندها فقط ستسلم منطقة قطاع غزة، الجهاد الإسلامي في تطور مستمر، وأعتقد أن الجهاد وصل الآن إلى مرحلة لا يمكن لإسرائيل أن تحصر عملياته أو أن تسيطر على صواريخه.

أذكّر فقط العدو الصهيوني بأن الجلطة التي أصابت شارون في الأيام الماضية كانت بسبب صواريخ المجدل، وهذا كلام مثبت في الصحافة الإسرائيلية والعربية، وإن هذه الصواريخ قادرة على أن تحدث له أزمات قلبية أخرى إن شاء الله تعالى إذا لم يتوقف عن مهاجمة قطاع غزة.

الوطن: هل هناك اتصالات بينكم وبين السلطة الفلسطينية لإنهاء ملف المعتقلين السياسيين؟

البطش: يبدو أن السلطة الفلسطينية مصرة أن يدفع أبناء الجهاد الإسلامي ضريبة الوطن مرتين، ضريبة تصديهم للاجتياحات في جنين وطولكرم، وضريبة أخرى على يد السلطة الفلسطينية عندما يعتقلون، لأنهم قاوموا الاحتلال، فهذه الضريبة ظالمة مطلوب من أبناء الجهاد الإسلامي أن يدفعوها للإخوة في السلطة الفلسطينية، في كل الأحوال الاعتقالات شيء مشين جداً، وهي محاولة بائسة، وهي استجابة من السلطة للضغوط الدولية والإسرائيلية مع الأسف الشديد، وكنا نأمل أن تكون السلطة عصية على التنازل وعلى الاستجابة لهذه

الضغوط، ولكنها –مع الأسف– عجزت وارتخت، وأصبحت تستجيب لهذه الضغوط، نحن ندين بشدة هذه الاعتقالات، ونؤكد أن من اعتقل المجاهدين في نابلس وطولكرم كان الأجدر به أن يدافع عن طولكرم ونابلس عندما كانت دبابات الاحتلال تجوبها، ونحن لم نرَ دبابات ولا قوات الأمن الوطني، والسلطة والمخابرات وهي تتصدى للاجتياحات في نابلس حتى تبادر باعتقال أبناء الجهاد الإسلامي، نحن نؤكد أننا حتى اللحظة أجرينا اتصالات في مسألة وقف الاعتقالات، وكنا نأمل من الرئيس محمود عباس أن يتمّ إطلاق سراح الأخوة المعتقلين، وأن يكافئ هؤلاء الناس، لا أن يعتقلوا.

وأؤكد أن اعتقالهم سيكون سبباً كبيراً في خسارة كبيرة لحركة فتح والسلطة في الانتخابات التشريعية القادمة، لأن من يعتقل المجاهدين عليه أن يفهم أنه خارج سرب الشعب الفلسطيني وخارج الإجماع الوطني مهما كانت درجته العسكرية أو رتبته السياسية.

الوطن: هل ستدعو حركة الجهاد الإسلامي أنصارها إلى التصويت لبعض المرشحين المستقلين أو مرشحي بعض الفصائل رغم مقاطعتها للانتخابات التشريعية؟

البطش: هذا الأمر متروك لأبناء الحركة، لأننا لا نريد أن نصوت لجهة دون جهة ولشخص دون شخص، لكن على كل الأحوال أبناء الجهاد الإسلامي يعرفون لمن يعطون أصواتهم دون تحديد، هم سينتخبون الرجل الصالح والملائم والمناسب، والذي يحمل همّ القضية ويحمل أيضا همّوم الشعب والشارع الفلسطيني، لكن في الحالات كلها، الجهاد الإسلامي لن يقف مع شخص دون شخص أو إطار دون إطار، فنحن مع الشعب كله ومع كل قوى المقاومة، ولسنا مع طرف دون آخر، ولا نريد أن يحدث عندنا حالة اصطفاف إما إسلامية وإما وطنية، فهذا في الأخير يضرّ بالقضية الفلسطينية.

الوطن: ما هو مصير لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية بعد إجراء الانتخابات التشريعية؟ هل تتوقعون استمرار عملها؟ وهل ستختلف طبيعة مهامها؟

البطش: ما دام هناك احتلال إسرائيلي للأرض الفلسطينية، وما دامت الفصائل كلها غير منضوية في إطار واحد، ستبقى لجنة المتابعة إطاراً جامعاً ومانعاً، ما دام هناك إطار فلسطيني خارج المنظمة أو خارج السلطة فستبقى هناك حاجة لإطار يجمع الجميع، وأعتقد أن لجنة المتابعة أثبتت عبر سنوات عديدة أنها الإطار القادر على جمع الشمل، فهي إطار مؤقت إلى حين تطوير وبناء منظمة التحرير الفلسطينية بما يتناسب مع الجهاد وحماس، وعندما ندخل المنظمة جميعاً سنصبح في غنى عن لجنة المتابعة، لكن الانتخابات لن تكون سبباً لحلّ لجنة المتابعة، لأننا لسنا جزءاً من المجلس التشريعي ولا من السلطة، وبالتالي الإطار الذي سيجمعنا فقط هو لجنة المتابعة أو إصلاح المنظمة والدخول فيها.

وثيقة رقم ١١٢:

مبادئ خطة سياسية لحزب كديما[١١٢]

٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

إنّ الهدف الأسمى لحكومة برئاسة كديما هو الحفاظ على وجود دولة إسرائيل كوطن قومي آمن للشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وصبّ مضمون قومي في طابع دولة إسرائيل، مع منح الأقليات التي تعيش فيها مساواة كاملة في الحقوق، بحيث تكون قيمتها كدولة يهودية ديمقراطية متوازنة ومتداخلة.

وفي هذا السياق، يرى حزب كديما في دفع عملية السلام مع الفلسطينيين هدفاً مركزياً سيعمل على دفعه بجميع السبل، من أجل إرساء الأسس لرسم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل وللتوصل إلى الهدوء والسلام، مع الحفاظ على أمن إسرائيل والحرب الحثيثة على الإرهاب والحفاظ على مصالح دولة إسرائيل القومية والأمنية.

الفرضيات الأساسية:

– لشعب إسرائيل الحقّ القومي التاريخي في أرض إسرائيل كلها.

– من أجل تحقيق الهدف الأسمى – سيادة يهودية في دولة ديمقراطية تشكّل وطناً قومياً آمناً للشعب اليهودي – ثمة ضرورة لوجود أكثرية يهودية في دولة إسرائيل.

– إن الحسم بين الإرادة في تمكين كل يهودي من أن يقطن كل أنحاء أرض إسرائيل، وبين وجود دولة إسرائيل كوطن قومي يهودي يستوجب التنازل عن جزء من أرض إسرائيل.

– إن التنازل عن جزء من أرض إسرائيل ليس تنازلاً عن الأيدولوجيا، وإنما هو تجسيد للأيدولوجيا التي تسعى لضمان وجود دولة يهودية وديمقراطية في أرض إسرائيل.

– إن رسم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل في إطار تسوية سلمية سيضمن مصالح دولة إسرائيل القومية والأمنية.

مبادئ لإدارة عملية السلام:

إن المصلحة في وجود إسرائيل كدولة قومية يهودية تستوجب قبول مبدأ أن إنهاء الصراع سيكون بقيام دولتين قوميتين على أساس الواقع الديموغرافي، تعيشان بسلامٍ وأمنٍ جنباً إلى جنب.

المبادئ الأساسية لكل عملية سياسية هي:

– دولتان قوميتان: إن موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية مشروطة بصورة مطلقة بأن تكون هذه الدولة هي الحلّ القومي والمطلق لجميع الفلسطينيين حيثما وُجدوا، بمن فيهم اللاجئون. وعليه، لن يُسمح بدخول لاجئين فلسطينيين إلى إسرائيل في إطار أية تسوية.

– العيش بسلام وأمن: يجب أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة خالية من الإرهاب، وأن تعيش في

حسن جوار وسلام مع إسرائيل، وأن تكون مجردة من السلاح على نحو لا تشكل معه قاعدة لهجوم ضدها، وبالتالي على الفلسطينيين تفكيك الإرهاب بصورة كاملة ومطلقة قبل إقامتها.

– إن تحديد حدود إسرائيل سيتمّ في إطار التسوية الدائمة، وعلى أساس المبادئ التالية:

١. الاشتمال على مناطق يتطلبها أمن إسرائيل.

٢. الاشتمال على مناطق مقدسة للدين اليهودي ومهمة بصفتها رمزاً قومياً، وعلى رأسها القدس الموحدة، عاصمة إسرائيل.

٣. الاشتمال على الحدّ الأقصى من المستوطنين اليهود بالفعل، وخصوصاً الكتل الاستيطانية.

خطة العمل من أجل تقدم فوري:

– لقد أوجد فكّ الارتباط [بقطاع غزة] نافذة فرص تمكّن من تقدم فعلي، وحتى من اختراق، في الجهود الرامية إلى التوصل لتسوية سلمية والبدء برسم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل. ونقل فكّ الارتباط رسالة فحواها أن لدى إسرائيل نية كاملة في التوصل إلى السلام حتى بثمن تنازل مؤلم، ونقل المسؤولية عن الخطة التالية إلى الفلسطينيين.

– ثمة اتفاق قومي وإقليمي ودولي على أن خريطة الطريق هي الخطة السياسية الوحيدة التي تمكّن من تقدم حقيقي نحو تسوية سلميّة كاملة ومطلقة.

– إن حكومة برئاسة كديما ستعمل بتصميم على تطبيق خطة الطريق، كما تمت المصادقة عليها في قرار الحكومة الإسرائيلية، وستعمل بتصميم على الوفاء بكامل التزاماتها في إطار المرحلة الأولى من خريطة الطريق، بما في ذلك تفكيك النقاط الاستيطانية غير الشرعية في أسرع وقت.

– إن الحكومة الإسرائيلية ستمكن الجانب الفلسطيني وتشجعه بجميع السُّبل الممكنة على احترام التزاماته إزاء إسرائيل والأسرة الدولية، وعلى رأسها التزام نزع سلاح المنظمات الإرهابية، وجمع السلاح غير الشرعي، والإصلاح الأمني والحكومي والمالي الحقيقي، ومنع التحريض والتربية على السلام مع إسرائيل.

– بعد أن يفي الفلسطينيون أيضاً بكل التزاماتهم في المرحلة الأولى، سيكون في إمكانهم، في إطار المرحلة الثانية، إقامة دولة فلسطينية مستقلة بحدود مؤقتة.

– سيكون في إمكان إسرائيل والدولة الفلسطينية البدء بمفاوضات بشأن إقامة تسوية دائمة من أجل حلّ جميع الموضوعات المعلقة بين إسرائيل والفلسطينيين، بغية التوصل إلى سلام حقيقي بين الدولة القومية اليهودية والدولة القومية الفلسطينية.

الحرب على الإرهاب وبناء الجدار الأمني:

– ستعمل إسرائيل بتصميم من أجل ضمان أمن سكانها في مواجهة المنظمات الإرهابية التي تهدد بضربهم.

– ستواصل إسرائيل العمل بصورة فعالة، في كل مكان ومن دون توقف، من أجل إحباط وإرباك ومنع الهجمات الإرهابية ضدّ سكانها.
– ولهذا الغرض، ستكمل إسرائيل الجدار الأمني بالسرعة الممكنة بصورة توفر الأمن الأقصى لمواطنيها، مع الأخذ في الاعتبار حاجات السكان المدنيين الفلسطينيين في محاولة للحؤول دون معاناة مفرطة تلحق بهم.

وثيقة رقم ١١٣:

كلمة خالد مشعل بمناسبة الذكرى الثامنة عشر لإنطلاقة حركة حماس(١١٣)

دمشق، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

(....)

في هذه الذكرى العطرة لابدّ من وقفات محددة نستحضر فيها الموقف:

أولا: هذا الاحتفال بفضل الله تعالى يأتي بنكهة خاصة، كل عام نحتفل في الداخل والخارج، لكن احتفالنا اليوم له طعم خاص، له نكهة جديدة، ومن جديد هذا الاحتفال تحرير غزة، وسبحان مغير الأحوال. ما بين طرفة عين وانتباهتها.. يغيّر الله من حال إلى حال.

في العام الماضي كانت غزة محتلة، واليوم غزة مُحررة رغم أنف الصهاينة المعتدين، ومن يدري أيها الأخوة والأخوات متى سيكون احتفالنا على هذه المنصة والضفة محررة، متى سنحتفل ويافا وحيفا وصفد والنقب محررة، متى نحتفل وآخر الصهاينة يرحل عن أرضنا.

نعم، (وَيقَوُلُوُنَ مَتَى هُوَ، قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ قَرِيباً). هذا يقيننا بالله، لا شكّ لدينا أن النصر قادم، وإن فلسطين كما حررناها من الصليبيين والتتار، سوف نعيدها أرضا طاهرة مطهرة من الصهاينة المحتلين.

ومن جديد هذه المناسبة اليوم هذا الحراك السياسي في شعبنا، هذه الحيوية الجديدة في حراكنا السياسي، نتلمس طريقنا، نمارس ديمقراطيتنا، ننتخب رموزنا، نبني مؤسساتنا، نبني منظمتنا، نبني مرجعيتنا القيادية.

هذه المسيرة نحو الإصلاح ومحاربة الفساد، نحو الشراكة بين جميع قوى وشخصيات شعبنا، هذا الحراك المبارك، رغم الضغوط، رغم الابتزازات، رغم المساومات. هذا الحراك سينتصر لصالح شعبنا كما انتصرت المقاومة في ميدان المعركة بإذن الله.

لسنا خائفين اليوم من هذه الضغوط والمؤامرات، لأنها تأتينا ونحن في لحظة القوة والمنعة، تأتينا

لأننا أغضبنا أعداءنا.

(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَموالَهُم لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيهِم حَسْرَةً ثُمَّ يُغلَبُون، والَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحشَرُونَ (*) لِيَمِيزَ اللهُ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ، وَيَجعَلَ الخَبِيثَ بَعضَهُ عَلَى بَعضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعاً فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الخَاسِرُون).

تمعنوا في هذه الآية العظيمة وأنتم ترون الهزيمة عند شارون، تأملوا فيها وأنتم ترون الخسارة يمنى بها الجيش الأول في العالم، الجيش الأمريكي، أليس هذا مكر الله (وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهُ، واللهُ خَيْرُ المَاكِرِين).

نعم، احتفالنا اليوم يأتي في لحظة شدة، ولكنها لحظة رحمة، لأن الله تعالى ينظر إلى عباده على أرض الجهاد، فيعطف عليهم ويرحمهم وينصرهم، ويهزم أعداؤهم.

وسيهزم الله الأعداء إن شاء الله، ظنوا بالله خيراً، لا تظنوا بالله إلا خيراً، لأن الله أعطانا ما لم يعطِ أحداً من العالم، وسيكمُل عطاؤه باستكمال النصر إن شاء الله.

ومن جديد احتفالنا أن نسعد برؤية أحبة قدموا من أرض الإسراء والمعراج، وحديثهم وإطلالتهم من على هذه المنصة يكفيني أن أتحدث عنهم.

لكن هذه الأم العظيمة، (أم نضال) حفظها الله، أم الشهداء، خنساء العصر، هي نموذج نحتفل به. في الأعوام الماضية، سواء كل سنة، في كل مناسبة، كنا نحيي ذكرى الشهداء من جميع الفصائل، كلما سقط بطل، أو ارتقى للعلا والمجد بطل من أبطال شعبنا، كنا نحتفل بهم، نسعد بهم، تختلط البسمة مع الدمعة، والحزن مع الابتسامة، لكننا كنا على الدوام فخورين بعطائهم العظيم. اليوم نحن نحتفل بهم ومعنا أمهات الشهداء وآباء الشهداء.

(أم نضال) أم لثلاثة شهداء، ومعها ثلاثة مجاهدين أبطال، والأخ الدكتور نزار ريان (أبو بلال) أب لشهيد، وأب لجريح، وأب لمجاهد، وهكذا هم أبناء شعبنا، بفضل الله تعالى. هم نجوم لامعة في سماء البطولة. في سماء الجهاد، في سماء الإيمان بفضل الله تعالى، إذن هذه ذكرى طيبة. وبعد أيام تحلّ علينا ذكرى الشهيد يحيى عياش رحمه الله. هذا البطل الذي حفر له في سفر الخلود والمجد صفحات مشرقة، نسأل الله أن يرحمه، وأن ينجب من هذا الشعب آلاف وملايين يحيى عياش ومن كل شهداء شعبنا.

وقفة أخرى أيها الأخوة مع هذا الضغط المتلاحق على "حماس" وعلى قوى المقاومة والإصرار على نزع سلاحها وحرمانها من حقّ المقاومة. وأقول لأمريكا وإسرائيل ومن لفّ لفهما: عبثاً تحاولون، نحن عرفنا طريق الجهاد، وذقنا حلاوته، ولمسنا بركاته، واعتززنا بالسلاح بعد الله، فلا يستطيع أحد في الدنيا أن ينتزع سلاحنا، ولا أن ينتزع حقنا في المقاومة. لذلك نقرر ما قررناه دائما وفي كل المناسبات والمحطات: سنتمسك بسلاح المقاومة، وسنتمسك بخيار المقاومة، خياراً استراتيجياً حتى

يتحرر آخر شبر من أرض فلسطين، ويعود آخر لاجئ ولاجئة إلى أرض فلسطين بإذن الله.
تبذل الضغوط لمنع حماس من المشاركة في الانتخابات، وكأن الديمقراطية مفصلة (على كيفهم)، ونقول لهم: الفواتير التي رفعتوها في وجوهنا لن ندفعها، ولو بفلس واحد، هذا حقنا.
ومن سخف عقولهم وقصر نظرهم يضعون شروطاً يظنون "حماس" يمكن أن تقدم على تنفيذها؟!. مرة يتكلمون عن السلاح وعن المقاومة. وعما يسمونه بالعنف والإرهاب، بمعنى من يريد أن يدخل ميدان السياسة والانتخابات التشريعية فعليه أن يتخلى عن السلاح والمقاومة.
ثم يضيفون إلى ذلك أن نعترف بشرعية ما يسمى بـ (إسرائيل) ويظنون أن أسلوبهم في استدراج البعض في ساحتنا الفلسطينية والعربية، بحيث أوصلوا بعضنا للأسف إلى دفع هذه الفواتير الباهظة، ومع ذلك أخذتهم أمريكا و"إسرائيل" إلى البحر المالح فعادوا عطشى، لم يظفروا بشيء، ويظنون أن ما جرى على من سبق سيجري على من لحق.
نقول لهم: عبثاً تحاولون، والله سنري أمريكا وإسرائيل والمجتمع الدولي (أنه مش بس حماس.. أنو الشعب الفلسطيني بكل فصائله اليوم، عرف الدرس واتعظ بالماضي). الشعب الفلسطيني، بحماس وغير حماس، ومن جميع الفصائل، مصرّ أن يجمع المقاومة إلى جانب السياسة، إلى جانب الخدمة الاجتماعية، إلى جانب الفكر، إلى جانب الانتماء لأمته، دون أن يساوم على واحدة منها. سندخل التشريعي والميدان السياسي، سنؤسس مرجعيتنا الفلسطينية القيادية دون أن نتخلى عن شبر من فلسطين.
البعض يفكر أن هذا النادي، نادي السياسة، الذي يدخله يجب أن يكون (فهلوياً)، أن يكون حاذقاً في التنازل، في المساومة، أن يكون مستعداً أن يتخلى عن حقه، أو عن معظم حقه، لينال الفتات من حقه، أو أن يتبارك بالاعتراف بشرعية "إسرائيل" حتى يقبل له مكان في لعبة السياسة.
نحن سنعلمهم الدرس، سنريهم أننا "حماس"، ومعنا إخوتنا في الفصائل، والأحرار والشخصيات من أبناء شعبنا، سوف نمارس السياسة بلغة جديدة، نمارس السياسة دون أن نتلهف ونهرول مع قادة العدو، وأن نسبح معهم في المنتجعات، لسنا مضطرين إلى ذلك، ولا هذه (شغلتنا). يا إخواننا وأخوتنا، البعض يتصور أن هذا إعجاز، تعالوا نقارن: الذي يخوض معركة غير متكافئة مع أعدائه في الميدان العسكري، الذي يقاتل بالخنجر ثم بالقنبلة اليدوية والمولوتوف ويصنّع السلاح. هذه غزة مساحة تقل عن ربع أو خمس أو عشر مدينة عربية، ومع ذلك فإنها تصنع (الأر بي جي- الياسين) وتصنع الصواريخ القسام وما ماثلها، وتصنع الهاون وتصنع المتفجرات، وإن شاء الله على الطريق صناعة الفشك (الرصاص).. هذه الأرض المحدودة المكتظة بأهلها، ومع ذلك تصنع وتخوض معركة عظيمة.
هذا مخيم جنين يكبد أعداءنا، يركب موفاز هليوكوبتر (أباتشي) حتى يدير المعركة. هذا الشعب الذي ينتصر على عدوه في معركة عسكرية غير متكافئة، وينجح فيما لم تنجح فيه الجيوش.. أيعجز أن

يخوض معركة سياسية بلغة جديدة، ومعادلات جديد؟!.

في حمى الانتخابات يسألون (أنتو [أنتم] حماس، بعد التشريعي (وين رايحين [إلى أين ستذهبون]؟ رايحين عالحكومة [ستذهبون إلى الحكومة])، وبعدين حتفاوضوا [ثم ستفاوضون] "إسرائيل"؟!).

يا إخواننا هل تظنون أن ما يجري عليه القوم بالضرورة أن ينطبق علينا؟! لا يا إخواننا، سنمارس السياسة بلغة أخرى، دون الحاجة إلى أن نتفاوض مع العدو، (طب [حسناً] بالله [عليكم، هل] هيَّ "إسرائيل" طلعت [خرجت] من غزة بالتفاوض؟ يا ما أجروا [كثيراً ما أجروا] مفاوضات ولم ينجحوا في إعادة انتشارهم من المدن، رغم كل السهر والتعب، بيناموا [يناموا] مع بعض، وبيفطروا [يفطرون] مع بعض، وما طلعوش [لم يخرجوا] من المدن) ولكننا ونحن نجافيهم، ونحن نرفضهم، نحن نرفض شرعية الاحتلال.. أخرجناهم من غزة، فلماذا لا نخرجهم من دون مفاوضات. هل فاوض حزب الله "إسرائيل"، ألم يخرجها من جنوب لبنان؟

(البعض خايف إنو [يخاف] إذا فازت حماس، ومن يسير في خطها المقاوم سيفقر الشعب الفلسطيني، الشعب الفلسطيني سينقطع رزقه، وكأن الرزاق هو أمريكا والدول المانحة؟!) بالله عليكم من الذي خدم شعبنا تحت نير الاحتلال؟!. أليست هي المؤسسات المدنية، المؤسسات الاجتماعية التي وقفت مع الأرملة ومع أم الشهيد وعائلة الأسير، مع الفقراء والغلابى [المساكين]. أليس إخوانكم الذي كانوا ينحازون لكم والعالم يحاربهم، ولم يكن أحد يعترف بهم، استطاعوا خدمتكم؟ واليوم بعد أن فرضوا أنفسهم على العالم، أيعجزون عن خدمتكم؟ أبداً. (هُمُ الَّذِينَ يَقُوُلُونَ لاَ تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِندِ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا، وَلِلهِ خَزَائِنُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْض).

هذا هو المنطق، خزائن السموات والأرض عند الله وليست عند أمريكا والدول المانحة، مع أننا ندعو العالم كله أن يساعد شعبنا وهذا حقنا، لأن شعبنا يدافع ليس عن العرب والمسلمين وحدهم، بل يدافع عن العالم المتحضر، عن الإنسانية كلها ضدّ هذا المشروع الصهيوني المعادي لكل قيم ولكل إنسانية.

إذن، لا تخشوا، نجحنا في المؤسسات الخيرية رغم الحصار، ونجحنا في البلديات رغم الاعتقال والحصار، وسننجح بإذن الله في كل المواقع، وسنخدم شعبنا، ولن يجوع شعبنا أبداً لأن الله رازقه إن شاء الله.

ثم أيها الأخوة والأخوات، اليوم هناك مخطط صهيوني جديد اسمه الحزام الأمني، أو (المنطقة العازلة) شمال غزة، بس هالمرة [ولكن في هذه المرة]، تدار وتصمم بطريقة جديدة، بطريقة السيطرة الجوية، عبر الطيران المحلق دائماً، الذي يقصف ويقتل ويلقي بالمنشورات التي تحرض الناس والمزارعين في هذه المنطقة على المجاهدين، هذه المنطقة العازلة يظنّ الأعداء أنهم بها يمنعون صواريخ القسام،

ويمنعون عمليات المقاومة، ونحن نقول ببساطة هذا عدوان جديد، وهذه إعادة احتلال لجزء من أرض غزة، ولا نواجهها إلا بخيار المقاومة، وحقّ شعبنا في الدفاع عن نفسه وهو حقّ لا نتخلى عنه مطلقاً، وإذا ظنوا أن هذا سيحميهم فلقد جربوا ذلك في جنوب لبنان، ولكن أعداءنا لا يفقهون.

وكما أن الجدار في الضفة لم يحميهم فإن هذا الحاجز العازل، هذه المنطقة العازلة، لن تحميهم من شبابنا وشباب شعبنا الفلسطيني، إذن هذه الخطوة يخوفوننا بها، لكنا إن شاء الله سنتغلب عليهم بها بعون الله تعالى.

ثم نقول أيها الأخوة، البعض اليوم يطرح علينا مزايدات ويقول أين "حماس"؟. ونقول باختصار شديد: "حماس" تعرف متى تُصعّد، وحماس تعرف متى تهدّئ، وحماس تعرف متى تعمل سواء في الميدان السياسي أو الميدان العسكري.

"حماس" عينها دائماً على شعبها، "حماس" عينها على البندقية والمقاومة، "حماس" عينها على الحقّ الفلسطيني الذي انتقص، "حماس" ستظلّ دائماً في وسط الشعب إن شاء الله. سننتصر لشعبنا في الميدان العسكري، وسننتصر له في الميدان السياسي، وهذا هو سعي "حماس" بإذن الله تعالى.

وفي هذا المقام أؤكد على وحدتنا الوطنية كما أوضح أخي العزيز الدكتور نزار ريان. هذه الوحدة الوطنية عززناها بالدماء، وبنقاء السواعد المؤمنة الشريفة للفصائل، وسنحافظ عليها، ومشروعنا لتعزيز الوحدة الوطنية يقوم على البقاء في مربع المقاومة، وعلى إقامة حياة سياسية قائمة على الشراكة، وعلى الثبات على محرماتنا الوطنية.

ثلاث شغلات [أمور]، صمود في مربع المقاومة لأن الشعب لا يتجمع إلا في ميدان المعركة، ثم سيادة تقودنا إلى شراكة وطنية يجد كل فلسطيني، [سواء أكان] منتمياً إلى فصيل أو لم يكن منتمياً، آماله في هذه الشراكة الوطنية بين الداخل والخارج. وثالثاً نعزز وحدتنا الوطنية بالتأكيد على محرماتنا الوطنية وهي ذاتها محرمات شرعية، حقّ الدم الفلسطيني، تحريم الدم الفلسطيني، التعاون على الجهاد وعلى البر والتقوى وعلى الصمود وعلى توجيه البندقية وحصرها في مواجهة العدو المحتل، فاطمئنوا.

إن إصرارنا على خوض الانتخابات التشريعية هو من أجل هذه الشراكة، ومن أجل محاربة الفساد، ومنع التفرد والتفريط، ومن أجل تحقيق الشراكة، وكذلك إصرارنا على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس سياسية وتنظيمية جديدة ينطلق من هذا الحرص على تعزيز وحدتنا الوطنية، وعلى بناء جبهتنا الداخلية، حتى نكون في أفضل حالاتنا في مواجهة العدو المحتل، فاطمئنوا، هذا هو خيارنا بحمد الله، وهذا الحفل اليوم بكل حضوره تجسيد للوحدة الوطنية.

أما عن سورية فالحمد لله أن سورية خرجت من لحظة الحرج، أراد أعداء سورية وأعداء الأمة العربية بها سوءاً، وحاولوا استضعافها، وحاولوا التفرد بها، ولكن سورية كعادتها اختارت خيار الصمود والمقاومة والممانعة، ورفضت أن تنتحر، رفضت أن تقتل نفسها بنفسها، وأدارت المعركة بهامش

سياسي يثير التقدير والإعجاب، وكان هذا خيار سورية، خيار قائدها الأسد، وخيار شعبها في عرين الأسد، سورية خرجت من لحظة الحرج، رغم أن الخطر لا يزال محدقاً بها كما هو محدق بفلسطين وبالعراق وبلبنان وكل دولنا، ونحن مع سورية وفي خندقها، لا كما يريد البعض أن يحشرنا (إذا كنتم مع سورية فأنتم ضدّ لبنان.. لا يا حبايبي [أحبائي]، نحن مع لبنان ومع سورية ومع العراق ومع أمتنا العربية والإسلامية جميعاً) نحن الذين نختار، لا نقبل أن نحشر أو نصنف، نحن مع سورية ونحن مع أمتنا وأي اعتداء على أمتنا، سنردّ عليه بالتصعيد ضدّ العدو الصهيوني.

البعض استهجن عندما قلت في وقت سابق أننا سندافع عن إيران، رغم أن إيران ليست محتاجة إلى من يدافع عنها، ولكنه تعبير من يستشعر أننا في خندق واحد، وأقول نحن في معركة مقاومة مفتوحة في فلسطين، إذا اعتدى الصهاينة على أي بلد عربي أو إسلامي سوف نصّعد المقاومة في فلسطين. المعركة مفتوحة، كل اعتداء على أي بلد عربي أو مسلم سوف نمضي في تصعيد المقاومة داخل فلسطين، لأننا في خندق واحد في مواجهة الأعداء.

وأما العراق الشامخ فالحمد لله، أن الله سبحانه وتعالى يدبر من حيث لا نحتسب، بالله عليكم كيف كان حالنا عشية احتلال العراق؟ كان الجميع في حالة خوف بأن قطار أمريكا الزاحف إذا وصل بغداد سيجتاح عواصم المنطقة، ولكن هذا القطار ارتطم بقسوة بصخرة الصمود العراقي، وهذا القطار سيرتد عائداً إلى واشنطن، وستتحطم كل المؤامرات الصهيونية والأمريكية.

إننا ننصح كل مجاهد على أرض العراق، وفي غير العراق، أن يحصر معركته مع أعداء الأمة، وألا يسفك دم عربي أو مسلم، أي لا يجعل الاحتكام إلى السلاح هو الطريق لحلّ المنازعات والخلافات السياسية. قد نختلف في الاجتهادات السياسية، ولكن طريق حلها هو الحوار السياسي والطرق السلمية، أما المقاومة فهي ضدّ أعداء الأمة. هذه نصيحتنا للمقاومة في العراق، وفي كل مكان من أرضنا العربية والإسلامية.

إننا بفضل الله تعالى نشهد مرحلة مميزة في تاريخ الأمة، دائماً أسميها (مرحلة مخاض) وهو مخاض على آلامه المبرحة مبشر بانتصارات كبيرة، وانظروا إلى جبهة المانعة التي تقف في فلسطين وفي سورية وفي العراق وفي لبنان وفي إيران، وحول هذه الجبهة الساخنة بؤر ممانعة سياسية، قد تبدو خافتة لكنها تتضافر لتخلق مأزقاً للصهاينة والأمريكان، ونحن على خير عظيم ولكن صبراً صبراً، لا تتعجلوا النتاج، والله سوف نهزمهم، سيهزم الجمع ويولون الدبر.

في ذكرى انطلاقة حماس نؤكد على هذه القيم والمعاني، نؤكد أن جبهات المقاومة والممانعة في الأمة صلبة أكثر مما يتصور أعداؤنا.(....)

وثيقة رقم ١١٤:

رسالة مفتوحة من الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية إلى المرشحين للبرلمان الإسرائيلي حول حقوق الإنسان(١١٤)

كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥

مع قدوم الانتخابات التشريعية الإسرائيلية الجديدة في ٢٨ مارس/آذار ٢٠٠٦، تدعو منظمة العفو الدولية جميع الأحزاب السياسية الإسرائيلية ومرشحيها إلى وضع حقوق الإنسان على رأس جدول أعمالها، وطرح استراتيجيات وخطط عمل واضحة لضمان تحويل التمتع بالحقوق الإنسانية الأساسية إلى واقعٍ ملموسٍ بالنسبة لجميع قطاعات المجتمع.

وتدعو المنظمة مختلف المرشحين إلى اقتراح تدابير ملموسة للتصدي لبواعث القلق الرئيسية القديمة، ومن بين هذه التدابير:

تعزيز إمكانية الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – ولا سيما الحقّ في العمل والصحة والتعليم وفي مستوى معيشة كافٍ – بالنسبة لمعظم الفئات المهمشة في إسرائيل، ومنها العرب الإسرائيليون والمهاجرون الذين لا يزالون يعانون من السياسات والممارسات التمييزية. وكدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي منظمة العمل الدولية واتفاقية الهجرة من أجل العمل، فإن إسرائيل ملزمة بتعزيز الحقوق المعترف بها في هذه المعاهدات المهمة وحمايتها، ويتعين على المرشحين أن يأخذوا هذه الحقوق بعين الاعتبار في سياساتهم الاقتصادية.

زيادة الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال العنف ضدّ المرأة – ومن بينها العنف العائلي والاتجار بالنساء والفتيات والاستغلال الجنسي وعبودية الدَيْن – وتحديداً عن طريق تعزيز آليات حماية الضحايا وتقديم الجناة إلى العدالة. وفي الوقت الذي أُحرز فيه تقدم كبير في الآونة الأخيرة في مجال حقوق المرأة، سواء في القانون أو في الممارسة، فإن ثمة ضرورة لبذل مزيد من الجهود للقضاء على انعدام المساواة والتمييز والانتهاكات ضدّ المرأة، بمن في ذلك أفراد القطاعات المستضعفة في المجتمع.

تعزيز الآليات الخاصة بحماية حقوق الإنسان ومراقبتها بهدف زيادة مساءلة مرتكبي الانتهاكات. فكثيراً ما لا يجري تحقيق كافٍ في انتهاكات حقوق الإنسان، ويفلت مرتكبوها من العقاب، ويُحرم ضحاياها من العدالة والإنصاف. وينبغي أن يدعم المرشحون الدعوة التي أطلقتها منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان أو مؤسسة شبيهة بها. ويجب أن تتمتع مثل هذه المؤسسة، من جملة أمور أخرى، بصلاحية إجراء تحقيقات في شكاوى انتهاكات حقوق

الإنسان بمبادرة منها، وأن يُطلب منها تقديم تقارير دورية علنية تتضمن النتائج التي تتوصل إليها التحقيقات. كما ينبغي أن يلتزم المرشحون بضمان أن تشكل مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين جميع المواطنين حجر الزاوية في أي دستور إسرائيلي أو قوانين دستورية في المستقبل.

وفيما يتعلق بالأوضاع في الأراضي المحتلة، فإن تصاعد العنف، الذي أسفر في السنوات الخمس الأخيرة عن حصد أرواح العديد من الإسرائيليين والفلسطينيين وأحدث دماراً هائلاً ومعاناة شديدة، يجعل المطالبة بإقامة سلام عادلٍ ودائم أمراً أكثر إلحاحاً. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن الدائمين للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء إلا عن طريق اتباع منهج يقوم على حقوق الإنسان. وقد أظهر فشل الاتفاقيات والمفاوضات السابقة أن جدول أعمال حقوق الإنسان، في الوقت الذي قد لا يكون لوحده كافياً، يجب أن يشكل جزءاً أساسياً من أي حلّ.

إن منظمة العفو الدولية تشجب بلا تحفظ الهجمات على المدنيين، وما فتئت تدعو الجماعات الفلسطينية المسلحة إلى وضع حدٍّ للتفجيرات الانتحارية وغيرها من الهجمات ضدّ المدنيين الإسرائيليين. وتدرك المنظمة حاجة إسرائيل إلى اتخاذ تدابير لحماية مواطنيها من التفجيرات الانتحارية وغيرها من الهجمات، ولكنها تشعر بالقلق من أن السياسات التي تتبعها إسرائيل باسم الأمن غالباً ما تشكل انتهاكاً فادحاً للحقوق الأساسية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. إن الأمن يتعزز – ولا يتقوَّض – بالسياسات التي تحترم حقوق الإنسان.

إن منظمة العفو الدولية تدعو جميع المرشحين إلى الإقرار بأن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي يعتبر واجباً أساسياً – وليس تنازلاً – وإلى التعهد بالعمل من أجل إيجاد حلٍّ عادلٍ يحترم الحقوق الإنسانية لجميع الأطراف، وتدعو على وجه التحديد إلى:

إنهاء التوسيع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية وبناء السور/الجدار داخل أراضي الضفة الغربية، بما فيها المناطق الواقعة في القدس الشرقية وما حولها، وذلك لأن هذه الممارسات تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. إن المستوطنات الإسرائيلية والسور/الجدار داخل الضفة الغربية يشكلان خرقاً للقانون الدولي وانتهاكاً للحقوق الإنسانية الأساسية للسكان الفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في الحصول على مستوى معيشة كافٍ، وحقهم في السكن والصحة والتعليم والعمل، وفي حرية التنقل داخل الأراضي المحتلة. إن وجود المستوطنات الإسرائيلية ومواقعها هي التي حددت مسار السور/الجدار، وهذه المستوطنات غير قانونية.

إن حاجة إسرائيل المشروعة لضمان أمن حدودها ومنع وصول الفلسطينيين الذين قد يشكلون تهديداً لأمنها لا تعتبر مبرراً لبناء مثل هذا السور/الجدار داخل الضفة الغربية. كما أن التدابير الأمنية، ومنها بناء سور/جدار عازل، يمكن أن تتمّ في الأراضي الإسرائيلية على الخطّ الأخضر.

وضع حدٍّ للعقوبات الجماعية ضدّ السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. إذ أن القيود الصارمة

التي تفرضها إسرائيل على تنقل الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، والتي أدت إلى إصابة الاقتصاد الفلسطيني بالشلل، وأرغمت نسبة متزايدة من الشعب الفلسطيني على الاعتماد على المساعدات الدولية، تشكل نوعاً من العقوبة الجماعية.

وينبغي رفع مثل هذه التدابير على الفور. ويجب ألا تفرض إسرائيل مزيداً من العقوبات الجماعية على السكان الفلسطينيين رداً على انتصار حركة "حماس" في الانتخابات الفلسطينية الأخيرة. ويحظر القانون الدولي على إسرائيل، بصفتها سلطة احتلال، استخدام العقوبات الجماعية، وهي مسؤولة عن رفاه السكان الفلسطينيين. ولكن إسرائيل لم تفِ بالتزاماتها في هذا المجال، وتركت إلى المجتمع الدولي مهمة توفيرها للفلسطينيين. إن مشاركة المجتمع الدولي ومساعداته لا تعفي إسرائيل، بأي شكل من الأشكال، من مسؤولياتها القانونية.

إنشاء آلية فعالة ومستقلة ومحايدة لضمان التحقيق في عمليات القتل غير القانونية للفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية، والاعتداءات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون على الفلسطينيين وممتلكاتهم، وضمان تقديم الجناة إلى العدالة. فثمة نمط من عدم كفاية التحقيقات، أو عدم إجراء التحقيقات في عمليات القتل غير القانونية والاستخدام المفرط للقوة على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، التي تسفر عن وقوع وفيات أو إصابات، وفي الهجمات المتكررة على الفلسطينيين وممتلكاتهم من قبل المستوطنين الإسرائيليين في مناطق مختلفة من الضفة الغربية. ونادراً ما يتمّ تقديم مرتكبي مثل هذه الجرائم إلى العدالة، وحتى في الحالات الاستثنائية التي يُدان فيها جنود أو مستوطنون، فإن الأحكام التي تصدر بحقهم لا تتناسب مع خطورة الأفعال المرتكبة. وقد أدى تفشي الإفلات من العقاب في النهاية إلى التشجيع على انتشار الانتهاكات. ومن الأهمية بمكان أن تُتخذ الخطوات اللازمة لقلب هذا الاتجاه، وضمان إجراء تحقيق عاجلٍ ومستقلٍ ومحايدٍ في المزاعم المتعلقة بعمليات القتل غير القانونية وغيرها من الانتهاكات، ومساءلة المسؤولين عن ارتكابها.

وأخيراً، فإن منظمة العفو الدولية تحث المرشحين في هذه الانتخابات على الالتزام بالعمل بعزيمة ثابتة من أجل تعزيز حماية الحقوق الإنسانية الأساسية في سياساتهم المستقبلية، وتنفيذ التوصيات المذكورة آنفاً في حالة فوزهم بالانتخابات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

أيرين خان

الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية.